



مركز الخليج للأبحاث  
المعروفة للجمعية



## السلح النووي الإسرائيلي وسيناريوهات استخدامه في الحرب على غزة (دراسة تحليلية)

يوسف خطاب  
باحث أول  
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf\_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

[www.grc.net](http://www.grc.net)

23  
Gulf Research Center  
Knowledge for All

النووية الأميركية عام ١٩٤٥م، إبان الحرب العالمية الثانية. وجاءت تغريدة (فيجلاين)، الموغلة



في التطرف، في اليوم الثاني للاجتياح البري لقطاع غزة، بعدما تكبدت القوات الإسرائيلية مقتل ١٧ جنديًا، وفقًا لما صرح به الجيش الإسرائيلي.

وقد أثار تلك التصريحات جدلاً واسعاً – سواء داخل إسرائيل أو خارجها – حول امتلاك إسرائيل للسلح النووي، ومتى وكيف تم الحصول عليه؟ وما هي قدرات هذا السلح وطبيعته؟ وما هي إمكانية استخدامها له في الحرب الحالية على غزة – كما طالبت النائبة واقترح الوزير الإسرائيلي – أو في غيرها من الحروب المستقبلية؟ وما هو موقف قادة إسرائيل من مطالبة النائبة واقترح الوزير؟ وما هو الموقف الإقليمي – الرسمي وغير الرسمي، وكذلك الموقف الدولي من تلك التصريحات؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لاستخدام هذا السلح لحسم الحرب والقضاء فلسطيني القطاع واحتلال أراضيه؟ وإحداث الردع المطلوب – فيما لو لم يتم تنفيذه – سواء للمقاومة داخل فلسطين أو خارجها؟ هذه هي الأسئلة التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها:

**امتلاك إسرائيل للسلح النووي (خلفية تاريخية):**

مع بدء حرب الإبادة\* التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة ردًا على عملية (طوفان الأقصى) التي قامت بها عناصر المقاومة الفلسطينية (حماس) على بعض المستوطنات الإسرائيلية في غلاف غزة يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م؛ طالب بعض السياسيين والمسؤولين الإسرائيليين الحكومة باستخدام السلح النووي الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة؛ حيث دعت النائبة في الكنيست، (ريفيتال – تالي – جوتليف)، المحسوبة على حزب الليكود، الذي يترأسه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، لاستخدام القوة النووية في قطاع غزة، رداً على هجمات الفصائل الفلسطينية. وقالت – في عدة منشورات علي حسابها في منصة (إكس)، مخاطبة جيشها: «أحتكم على القيام بكل شيء، واستخدام أسلحة يوم القيامة بلا خوف ضد أعدائنا»، مشددة على أن إسرائيل يجب أن تستخدم كل ما في ترسانتها. كما اعتبرت أن «انفجاراً واحداً يهز الشرق الأوسط، سيعيد لهذا البلد كرامته وقوته وأمنه»، وأنه: «حان الوقت ليوم القيامة.. حان الوقت لإطلاق صواريخ قوية بلا حدود.. لا تترك حياً على الأرض.. سحق غزة وتسويتها بالأرض بلا رحمة». (1)

ولم تلبث دعوة (جوتليف) أن تعضدت باقتراح وزير التراث الإسرائيلي (عميحي إياهو) (2)، التابع لحزب (عوتسما يهوديت) اليميني المتطرف، بأن يتم «إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة» كـ «أحد الخيارات المطروحة» لكسب الحرب الحالية. كما دعا عضو الكنيست السابق (موشيه فيجلاين)، على حسابيه بمنصة (إكس) ضمناً إلى استخدام السلح النووي ضد قطاع غزة. حيث كتب في تغريدته باقتضاب: «كم عدد الجنود الأميركيين الذين قتلوا في معركة هيروشيما؟»؛ ونشر صورة لمدينة هيروشيما اليابانية بعدما دمرتها القنبلة

إشراف وزارة الدفاع، قبل أن تقيم منشآتها ومختبراتها المستقلة في مدينة ناحال سوريك(٢). وفي العام التالي 1949م، أنشئ قسم لبحوث النظائر المشعة في (معهد وايزمان للعلوم) في رحبوت، وتضمن أربعة مختبرات متخصصة في: الفيزياء النووية التطبيقية، وعلم الطيف، والالكترونيات، والرنين النووي المغناطيسي(3). ويضاف إلى المركزين السابقين معهد (التخنيون) بحيفا، بما يشتمل عليه من أقسام العلوم والهندسة والكيمياء والطبيعة، والتي كانت تخرِّج نصف القوة المدربة العاملة في إسرائيل. وسرعان ما انتشرت مراكز البحث النووي في الجامعات والمؤسسات العلمية الإسرائيلية، وزودت بالأجهزة والمختبرات التي تيسر للباحثين والدارسين مهامهم العلمية والعملية

**ثانياً: الحصول على المفاعلات النووية التدريبية:**

سعت إسرائيل منذ وقت مبكر إلى الحصول على

حرصت إسرائيل – منذ الإعلان عن قيامها عام ١٩٤٨م – على امتلاك كل وسائل القوة التي تمكنها من البقاء والاستمرار على أرض محتلة في محيط رافض لوجودها. وكان السلاح النووي – الذي استخدمته الولايات المتحدة، في أغسطس ١٩٤٥م، بما أحدثه من دمار شامل في مدينتي (هيروشيما) و(ناجازاكي) اليابانيتين – هو أعتى ما تم التوصل إليه من أسلحة الإبادة؛ فسعت إسرائيل إلى الحصول على متطلبات تصنيعه، من مراكز أبحاث علمية وعملية لتأهل الكفاءات الإسرائيلية التي ستخترط في هذا الأمر، فضلاً عن بناء المنشآت النووية التدريبية والعملية من مفاعلات ومعامل فنية، وتوفير ما يلزمها من وقود نووي لاستخراج المواد اللازمة لصناعة السلاح النووي...إلى غير ذلك من المتطلبات، التي أنجزت وفقاً للخطوات التالية

**أولاً: إنشاء مراكز البحث والتطوير النووي**



المفاعلات النووية لاستكمال أنشطتها العلمية والعملية في هذا المجال؛ فجلبت مفاعلين نوويين من الولايات المتحدة، بني أحدهما عام ١٩٥٤م، في شمال مدينة (ريشون ليزيون) – ومنها أخذ اسمه

بادرت إسرائيل – بعد ثلاثة أشهر من قيامها؛ وتحديداً في ١٥ أغسطس ١٩٤٨م – بإنشاء (هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية)، لتبشر نشاطها تحت

في تأهيل جيل من المتخصصين الإسرائيليين في المجال النووي، ولإعداد البحوث والدراسات الخاصة بالسلح النووي، ولتحقيق ذلك توجه قادة إسرائيل بالدعوة إلى كل العلماء اليهود بان يهرعوا إلى الوطن، ليضيفوا علمهم إلى عوامل أمنه وبقائه. وكان أبرز الذين ذهبوا سرّاً إلى إسرائيل في ذلك الوقت العالم الأمريكي (روبرت أوبنهايمر) الملقب



ب (أبي القنبلة النووية)، حيث أشرف بنفسه عام 1965م على تجارب الانشطار النووي بالذرات الثقيلة، وكذا الاندماج النووي للذرات الخفيفة(8)؛ والدكتور (ادوارد تيلر) وهو عالم أمريكي من أصل هنغاري شارك في صنع القنبلة الهيدروجينية؛ وقد بقي (تيلر) سنتين كاملتين في معهد وايزمان(9).

ولم يقتصر الأمر في استقطاب العلماء إلى إسرائيل على الدعوة المجردة أو المثيرة للعاطفة فقط، بل غالباً ما كانت تصاحب تلك الدعوات إغراءات – مادية وأدبية – تشجع على الهجرة؛ حيث كان للإغراءات المادية دورها في استقطاب العلماء

– وكان أول مفاعل نووي إسرائيلي يستخدم في البحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة، وتم افتتاحه في ١١/٢/١٩٥٧م، وتوافد عليه الطلاب للتدريب العملي على تخصصاتهم العلمية في هذا المجال. أما المفاعل الثاني فتم بناؤه في (ناحال سوريك) الواقعة غربي يافن ورحبوت بالقرب من شاطئ البحر؛ وتم افتتاحه في ١٨/١/١٩٥٩م، واستخدم – كسابقه – في الأغراض العلمية التطبيقية(٤). كما أنشأت إسرائيل مفاعلاً ثالثاً في (معهد التخنيون) بحيفا، ليستعين به الباحثون من طلبة الدكتوراه في بحوثهم الخاصة بالفيزياء والكيمياء النووية(٥). وتتولى (مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية) الإشراف على إدارة جميع المفاعلات والمسمرعات النووية بكل ما فيها من أجهزة ومعدات، وبكل ما يرتبط بها من مركز علمية وعملية؛ كما تشرف على جميع الأبحاث الذرية في الجامعات والمعاهد العلمية(6)

### ثالثاً: إعداد واستقطاب الكوادر المتخصصة:

عملت إسرائيل منذ وقت مبكر على إعداد وتوفير الكفاءات العلمية البشرية التي ستضطلع بمهمة تصنيع وتطوير السلح النووي؛ وقد سعت إلى تحقيق ذلك من خلال ابتعاث الطلاب الإسرائيليين إلى الدول المتقدمة في الصناعات النووية، ففي ١٣ أبريل ١٩٤٩م، أرسلت إسرائيل طلابها إلى كل من بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لتتخصص في الكيمياء الإشعاعية. وكيمياء التفاعلات النووية، والتحليل النيتروني، والإشعاعات النووية، وتطبيقات النظائر المشعة. وعادوا إلى إسرائيل عام ١٩٦٤م، يحملون الدكتوراه كل واحد منهم حسب تخصصه(٧)

كما تم استقطاب العلماء والمتخصصين في المجال النووي – وبخاصة اليهود – إلى إسرائيل؛ للمساهمة

والخبراء النوويين السوفييت الذين ضاقت بهم السيل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. أما الإغراءات الأدبية فتجسدت في الدعوة التي وجهت إلى العالم اليهودي الأصل (ألبرت أينشتاين) – صاحب نظرية النسبية التي أثبتت إمكانية تكسير الذرة ومن ثم استخدامها في صنع القنبلة النووية – حيث تضمنت دعوته إلى إسرائيل عرضاً بأن يكون رئيس الدولة بعد



رئيسها آنذاك (عازرا وايزمان) إذا وافق ووافق الكنيست الإسرائيلي (١٠). ومن الملفت أن أول رئيس لإسرائيل (وايزمان) كان من كبار علماء الكيمياء العضوية، وله صلات وثيقة بعلماء الذرة في العالم؛ ولا شك أن ذلك التخصص وتلك الصلات كانا ضمن المؤهلات التي رشحته لتولي منصبه (11).

**رابعاً:** توفير المتطلبات التقنية لصنع السلاح النووي

استفادت إسرائيل ضمن ست وعشرين دولة من دول العالم، من برنامج (الذرة من أجل السلام) الذي أعلنه

الرئيس الأمريكي (ايزنهاور)، في 15/11/1954م، واستغلت هذا البرنامج أيما استغلال لتطوير قدراتها النووية، إذ من خلاله أمكنها الحصول على المفاعلات البحثية الثلاثة – التي سبقت الإشارة إليها – فضلاً عن حصولها على الوقود النووي اللازم لتشغيل هذه المفاعلات (اليورانيوم المخصب بدرجة تصل إلى ٢٠٪). إلا أن إسرائيل لم تقنع بتلك المساعدات التي حصلت عليها من خلال البرنامج المذكور – رغم فوزها بنصيب الأسد منه (١٢) – وذلك لأن هذه المساعدات – وإن كانت قد مكنتها من استخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية، وفي التدريب العملي لطلابها وباحثيها على المفاعلات الأمريكية – إلا أنها لم تحقق رغبتها الملحة في استخدام هذه الطاقة في المجال العسكري لتصنيع السلاح النووي؛ وذلك لالتزامها بإعادة اليورانيوم بعد احتراقه إلى الولايات المتحدة. فضلاً عن أنها لو تمكنت من إبقائه لديها آنذاك، فلم يكن لها أن تستفيد منه في الحصول على مادة (البلوتونيوم) – أحد العناصر الرئيسية في تصنيع القنبلة النووية – لأنها حتى ذلك الحين (1959 – 1962م) لم تكن قد امتلكت معملاً لمعالجة المحروقات المشعة، والذي يتم فيه فصل البلوتونيوم من وقود اليورانيوم المحترق؛ وهو ما جعلها تتجه إلى فرنسا من أجل الحصول عليه

ومن أجل تحقيق هذا الهدف لجأت إسرائيل إلى التوسل والاستجداء الذي ضمنه (بن جوريون) رسالته التي بعث بها مع (شمعون بيريز) إلى الرئيس الفرنسي آنذاك (جي مولييه) والتي جاء فيها: “إن دولة إسرائيل الصغرى الجديدة هي في خطر كبير؛ وهي تلجأ إلى الدولة الفرنسية الكبرى العريقة، على أمل ألا يصطدم طلبها بالرفض” (13). كما لجأت إلى الوقيلة بين مصر وفرنسا، حيث أفتعت الفرنسيين بأن مصر – مع غيرها من الدول العربية – يمثلون

خطراً مشتركاً على فرنسا وإسرائيل معاً، لأن مصر تزود الجزائر - التي كانت تحارب الفرنسيين آنذاك للحصول على الاستقلال - بالسلاح؛ وعليه فإن المصلحة الفرنسية تستوجب تقوية إسرائيل من خلال تزويدها بمقومات صنع السلاح النووي للوقوف في وجه العرب المتمردين ورددعهم. وقد ساعد على تصديق تلك الدعوى أن الصحافة المصرية كانت تنشر صوراً لمراكز التدريب الجزائري الموجودة بمصر في ذلك الوقت

كما لجأت إلى أسلوب المقايضة؛ وكانت آنذاك على أمرين: أولهما (علمي)، حيث تم الاتفاق على قيام معهد وايزمان بتقديم مساعدة إلى فرنسا لإنتاج الماء الثقيل - الذي تمكنت إسرائيل من إنتاجه عام ١٩٥٤م، عن طريق العالم الإسرائيلي (دستروفيسكي)، مقابل مساعدة فرنسا لإسرائيل لتطوير خيار نووي، وهو ما تم قبوله بواسطة أصدقاء (بيريز) في باريس (14). أما ثانيهما فكان (سياسياً)، حيث قاومت إسرائيل خروجها من سيناء بعد عملية (قادش) - التي قامت بها تمهيداً للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م - استجابة لمطلب الفرنسيين الذين شعروا بتورطهم في هذا العدوان نتيجة استنكار الرأي العام العالمي له، والضغط الدولية التي مورست عليهم - أثناء العنوان وبعده - بحصولها على الضمان الذي يحقق أمن إسرائيل ضد أعدائها؛ وكان الضمان هو المفاعل النووي (ديمونا) بملحقاته (١٥)

ومن خلال هذه الأساليب تمكنت إسرائيل من عقد اتفاق سري مع الفرنسيين عام ١٩٥٧م: قامت فرنسا بمقتضاه بإنشاء مفاعل (ديمونا) الواقع على منتصف الطريق الصحراوي بين (بئر السبع) و (سدوم) على البحر الميت: قرب بلدة (ديمونا) في أسفل الجبل المعروف باسمها (١٦). وقد ظل هذا المفاعل

النووي بلا جدوى عسكرية حتى النصف الثاني من عام ١٩٥٩م: حينما انتقلت إحدى الشركات الفرنسية إلى إسرائيل لتقوم بتأسيس ورشة تتبع المفاعل النووي، وتشتمل على: معمل لصنع المحروقات التي ستعمل في المفاعل؛ ومختبرات للتسخين، ويتم فيها تحليل المواد المشعة؛ وقاعدة تخزين المواد التي تخرج من المفاعل؛ ومعمل لمعالجة المحروقات المشعة والغاز المتدفق. وكان هذا المعمل الأخير هو أهمها على الإطلاق؛ فمنه كان يستخرج البلوتونيوم اللازم لصنع القنبلة. وهذا المعمل تم تطويره فيما بعد ليصبح بإمكانه إنتاج مكونات القنابل النووية الحرارية (الهيدروجينية) (١٧)

وقد وصل عدد الخبراء العاملين في ورشة مفاعل (ديمونا) عام ١٩٦٣م، إلى حوالي (٧٠٠) فرنسي، ووصل عددهم مع أفراد أسرهم إلى ما يقارب (٢٥٠٠) فرنسي عام ١٩٦٤م؛ وكان يعمل معهم ما يقارب (٣٠٠٠) إسرائيلي صباحاً ومساءً. وقد غادر الفرنسيون (ديمونا) عام ١٩٦٥م، بعد إجراء أول تجربة لاستخراج البلوتونيوم في النصف الثاني من هذا العام (١٨). وخلال عام 1966م، استعمل الإسرائيليون الكمية الكافية من البلوتونيوم لصنع القنبلة (١٩)

ولم يبح الفرنسيون بما تم في (ديمونا) سوى عام ١٩٧٣م، عندما نشرت إحدى الصحف الفرنسية الصادرة في ١٧/١٠/١٩٧٣م، خبراً ينص على: "أن فريق العمل في شركة سان جويان للتكتيك الجديد المتخصص في الطاقة النووية، قد أقام بين أعوام 1960 - 1962م، في مركز (بيرشيبا) النووي، الذي هو كناية عن معمل لمعالجة البلوتونيوم، وكذلك فإن مجموعة من الاختصاصيين الفرنسيين تابعت عملية التركيب وتشغيل الإنشاءات بإشراف الشركة الصناعية للدراسة والإنشاءات الكيميائية» (٢٠).



ولم يتوقف الخبراء الإسرائيليون عن تطوير مفاعل (ديمونا) منذ تأسيسه، حيث قاموا بتوسيع طاقته من (26) ميجاوات لتصل إلى (١٥٠) ميجاوات: مما أمكن معه مضاعفة وزيادة عمليات الانشطار التي تجري به: ومن ثم استخلاص المزيد من البلوتونيوم المستخدم في صناعة الرؤوس والقنابل النووية) (٢١).

وقد قررت إسرائيل، عام ٢٠١٦م إطلاق اسم (بيريز) على مفاعلها النووي بصحراء النقب، اعترافاً بجهوده من أجل حصول إسرائيل على السلاح النووي؛ خصوصاً أنه كان يعرف بأبي القوة النووية الإسرائيلية.

#### خامساً: توفير المادة الخام اللازمة لصنع القنبلة

في سياق توفير متطلبات صنع السلاح النووي، كان على إسرائيل أن تحقق مطلباً أساسياً لاستكمال جهودها وتوجهها بصنع القنبلة النووية: وهو توفير الكميات الكافية من مادة (اليورانيوم) (٢٢) اللازمة لصنع القنبلة. وقد بذلت إسرائيل جهودها المشروعة – وغير المشروعة – للحصول على هذه المادة التي كانت تخضع لمراقبة دقيقة من الدول المنتجة للسلاح النووي، ويتم تداولها عبر شروط دقيقة: من أهمها: التزام الدول المستفيدة منها في المجال السلمي، بإرجاعها إلى مصادرها عقب استعمالها كوقود نووي في المفاعلات السلمية. فعن الجهود الإسرائيلية المشروعة في هذا المجال: قام قسم بحوث النظائر المشعة في معهد وايزمان بـ(رحيوت) – تحت إشراف العالم الإسرائيلي (دوستروفستكي) – بعمليات استكشاف جيولوجية واسعة النطاق في صحراء النقب، عام 1949م: لتحديد حجم رواسب الفوسفات وتركيز درجة اليورانيوم فيه(23). إلا أن اليورانيوم المستخرج من فوسفات النقب لم يكن ليكفي احتياجات إسرائيل: ومن ثم سعت إلى

الحصول على كميات وافرة من هذه المادة بأساليب غير مشروعة؛ حيث قامت بسرقة كميات كبيرة منه عن طريق عملائها السريين الذين كانوا يحولونها إلى إسرائيل(24)

#### سادساً: توفير الوسائل اللازمة لنقل القنابل النووية:

كان على إسرائيل لكي تستكمل منظومة التهديد النووي؛ أن توفر وسائل نقل قنابلها النووية إلى أرض الخصم؛ إذا ما تحول الأمر من مجرد التهديد إلى الاستخدام الفعلي؛ وربما كان هذا أكثر المجال هو أكثر المجالات إشكالاً لدى إسرائيل. ويشير (أهرنسون) إلى ذلك بقوله: «كان عند إسرائيل في سنة ١٩٦٦م، قنبلة: أو ربما قنبلتان، إلا أنها لم تملك أدوات مصداقية هذه القنبلة، فهذه بنيت في فرنسا؛ وكانت هناك ضمانات من قبل (ديجول) بحسن سلوك إسرائيل. فلم تكن عندنا طائرات تحمل أجهزة ضخمة على غرار قنبلة هيروشيما»(٢٥). وربما كانت الإشكالية في وسائط النقل بالنسبة للقنابل النووية تعود إلى حجم هذه القنابل؛ حيث تشير أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن القنابل النووية الأولية التي أنتجتها إسرائيل تعتبر من النوع البدائي (السمين) المستخدم في هيروشيما ونجازاكي(٢٦).

وحلت إسرائيل هذه المشكلة بحصولها على طائرات (الفانتوم)، التي تبلغ حمولتها القصوى (٧٢٠٠) كيلوجرام: وطائرات (اف ١٥) التي تبلغ حمولتها القصوى (٦٨٠٠) كيلوجرام. وقد أشارت صحيفة (النيوزويك) الأمريكية إلى هذه الإشكالية وإمكانية حلها، حيث جاء فيها: «إنه يعتقد أن وزن القنبلة الذرية الإسرائيلية يصل إلى (١٠,٠٠٠) ليبرة (4535) كيلوجراماً، مما يجعلها أثقل من أن تحملها صواريخ (بيرشينج) أو (لانغ)؛ فصاروخ

بيرشينج يحمل رأسًا نوويًا وزنه (٤٥٣) كيلوجرامًا؛ إلا أن إسرائيل تستطيع حاليًا نقل قنابلها بواسطة الفانتوم» (٢٧)

## حجم القوة النووية الإسرائيلية ونوعيتها

ذكر بعض الباحثين أن الترسانة النووية الإسرائيلية تقترب إلى حد كبير من وضع القدرة التدميرية للقوة الصينية؛ وأنها قريبة من القدرة التدميرية للقوى العظمى؛ وأنها تتفوق على الهند في هذا المجال؛ بل ذهب أولئك الباحثون - استنادًا إلى تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٨٧م - إلى أن لدى إسرائيل بعض الأسلحة الأكثر تطورًا من مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية «وأن لدى إسرائيل (٣٠٠) قنبلة ورأس نووي، وأنها سحبت من الخدمة قنابلها القديمة؛ وأن الأسلحة النووية الإسرائيلية الأكثر تطورًا تشتمل على أسلحة موجهة بواسطة أشعة إكس وأجهزة الليزر الكيميائية؛ فضلًا عن القذائف النووية المدفعية (التكتيكية) التي طورتها إسرائيل في أواخر السبعينيات من القرن الماضي لتستخدمها بواسطة المدافع بعيدة المدى من عيار (١٧٥) ملم، و (٢٠٣) ملم، التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية» (٢٩).

كما تشير المصادر إلى أن إسرائيل حرصت - بعد نجاح تجربة تفجيرها النووي مع جنوب إفريقيا عام ١٩٧٩م - على امتلاك (قنبلة النيوترون التكتيكية) وذلك بغرض اختبار سلاح نووي تكتيكي، يتم إطلاقه من خلال قذيفة مدفع نووية. وتتميز هذه القنبلة بأنها تحتوي على مواد لا تسمح بترك تلوث إشعاعي كبير بعد انفجارها، ولذلك يطلق عليها اسم (القنبلة النظيفة)، فهي قنبلة اندماجية وليست انشطارية مثل القنبلة النووية (٣٠). إضافة إلى أن سلاح النيوترون يغطي ثغرات في السلاح النووي الاستراتيجي، فهو يقتل الأفراد دون إحداث آثار تدميرية كبيرة، كما أن قوته التدميرية لا تتجاوز (2) كيلو طن ويمتد تأثيره إلى مساحة (٥٠) كيلو مترًا مربعًا، وهو ما يشكل

وعلى الرغم من حل إشكالية وزن القنابل في ظل ما تملكه من الطائرات الحديثة - مثل: الفانتوم وإف 15 إيجل وإف 16 فالكون، وغيرها من القاذفات الحديثة التي انضمت إلى منظومة الأسلحة - فإن إسرائيل لم تهمل شأن الوسائط الأخرى نظرًا لارتفاع ثمن الطائرات من ناحية، واحتمال تعرضها مع طياريتها للإصابة، إضافة إلى مشكلة التزود بالوقود في الجو - عندما تكون الأهداف على مسافات بعيدة - من ناحية أخرى؛ ومن هنا توجهت إسرائيل إلى (الصواريخ)؛ فهي سلاح مدمر ينشر الرعب والدمار أينما حل، وتكاليفها تبدو قليلة إذا ما قورنت بالطائرات؛ إضافة إلى تعدد منصات إطلاقها برية كانت أم بحرية أم جوية: فضلًا عن المدى البعيد الذي يمكنها الوصول إليه.

ونظرًا لتلك المميزات، بذلت إسرائيل جهودها للحصول على الصواريخ باعتبارها أحد الأسلحة الفعالة؛ ونوّعت مخزونها منها، وعملت في الوقت ذاته على تطوير هذه الصواريخ بحيث تصلح لحمل رؤوس نووية، وذلك كصاروخ (لانس)، وصواريخ (أريحا ١ و ٢ و ٣)، التي تشكل أساس قوة الصواريخ البالستية الإسرائيلية المجهزة برؤوس نووية. كما عملت في الوقت ذاته على تطوير قنابلها النووية، بحيث يسهل تركيبها على تلك الصواريخ. وقد نشرت (إيروسبايس ديلي) تقريرًا يؤكد هذا التطوير، حيث جاء فيه: «إن مصادر أمريكية أشارت إلى أن لدى إسرائيل مائتي قنبلة نووية وأنه بات من المؤكد، منذ عام ١٩٨١م، أن باستطاعة صواريخ من نوع (أريحا ٢) «أن تحمل رؤوسًا نووية: ويراعح مداها (٦٤٠) كيلومترًا و(١٦٠٠) كيلومتر» (٢٨)





ميزة مهمة للجانب الإسرائيلي، نظرًا لقيود واقعها الجغرافي وعمقها الاستراتيجي. وقد ذكر الصحفي الأمريكي اليهودي (سيمور هيرش) أن مفاعل ديمونة الإسرائيلي تمكن بحلول منتصف الثمانينيات من صناعة المئات من رؤوس النيوترون (31).

وفي أوائل الثمانينيات، سعت إسرائيل إلى تطوير سلاحها النووي لإنتاج (القفلة الهيدروجينية)؛ ومن أجل تلك الغاية، أقامت مشروعًا مشتركًا مع الشركة الأمريكية الشهيرة للحاسبات الإلكترونية (أي بي أم)، وذلك لإنتاج كمبيوتر متطور للغاية تستخدم برامجه للمساعدة في إنتاج القفلة الهيدروجينية، إذ يقوم هذا الأخير باختصار مدة إعداد الحاسبات الضرورية من خمس سنوات إلى ستة شهور فقط، وواكب هذا الأمر حصول إسرائيل على طائرات (أف ١٥ س) وهي نسخة معدلة من طائرة التفوق الجوي (أف ١٥ إيفل)، إذ بإمكان هذه النسخة الجديدة التي يقودها طياران، بدلًا من طيار واحد، من نقل حمولة استراتيجية ثقيلة نووية أو هيدروجينية أو تقليدية إلى مسافة بعيدة (٣٢).

ولم تقتصر جهود إسرائيل على إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها خلال نصف القرن المنصرم، بل إنها سعت إلى تحديث إمكاناتها النووية، في بداية الألفية الجديدة، حيث أعلنت، في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٢م، عن عزمها على البدء في بناء محطة نووية جديدة في صحراء النقب جنوب إسرائيل بتكلفة تصل إلى ملياري دولار، وتستمر مرحلة إنشائها إلى ما يقارب سبع سنوات، بهدف توفير تقانة متقدمة لتحسين مواصفات الأمن والسلامة في هذه المحطة، التي أعلن عن أن تشغيلها سيبدأ عام ٢٠٢٠م. ورغم ما أعلنه وزير البنية الأساسية الإسرائيلية حينها (إيفي إيتام) من أن هذا المشروع يندرج ضمن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

إلا أن صحيفة (يديعوت أحرונوت) الإسرائيلية ذكرت لاحقًا أن المحطة الجديدة – بما تشتمل عليه من مفاعل ذي طاقة عالية – سوف يندرج ضمن الاستخدامات العسكرية: حيث إن المشروع يخضع بالكامل لإشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية؛ فضلًا عن أن جميع العاملين فيه يتبعون تلك الوزارة (33)

## أهداف إسرائيل من امتلاك السلاح النووي واحتكاره:

من المتعارف عليه بين الباحثين أن القيمة الفعلية للأسلحة النووية ليست قيمة عسكرية بقدر ما هي سياسية ونفسية؛ حيث إن الأسلحة النووية – باستثناء التكتيكية منها – لا تستخدم من أجل تدمير هدف ما ثم السعي إلى احتلاله – كما هو الشأن عند استخدام الأسلحة التقليدية – ذلك أن الهدف المدمر بالأسلحة النووية يستحيل احتلاله ممن دمّره نظرًا لما يخلفه السلاح من إشعاعات يبقى تأثيرها لعشرات السنين. وبناءً على هذه القاعدة فإن أهداف إسرائيل من حيازة السلاح النووي واحتكاره لا تخرج في عمومها عن هذين البعدين (النفسي) و(السياسي)؛ كما سنوضحه فيما يلي:

### ١. تحقيق الأمن للشعب الإسرائيلي:

كان الشعور بالأمن على قائمة الأهداف المتوخاة من امتلاك إسرائيل للسلاح النووي عندما باشرت تصنيعه في أواخر الستينيات من القرن الماضي؛ حيث كانت إسرائيل تشعر بأنها مهددة بالزوال من قبل الدول العربية المحيطة بها، باعتبارها دولة محتلة قامت على اغتصاب الأراضي العربية بالقوة؛ وأن العرب سيسعون حتمًا إلى استرداد حقوقهم المغتصبة بالقوة؛ ومن ثم يجب أن يكون لدى إسرائيل ما تحمي به دولتها الناشئة وتحقيق الأمن لشعبها الخائف من التهديدات العربية.

ولكن هذا المفهوم المحدود للأمن سرعان ما أخذ يتمدد

منع الانتشار، الذي وقعت عليه إيران - وتصعيد العقوبات الدولية عليها لمخالفتها لقواعد التفتيش التي تفرضها الوكالة، وخصوصاً بعد إلغاء الاتفاق النووي (٥ + ١) الذي أبرمته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأسبق (باراك أوباما) عام ٢٠١٤م، وألغاه الرئيس الأمريكي السابق (رونالد ترامب) من طرف واحد عام ٢٠١٨م

وتأسيساً على ما سبق، فإن المحللين الإسرائيليين يؤكدون أن ارتباط الأمن بالسلح النووي لن ينفك أبداً؛ إذ إنه هو الضمانة الوحيدة للأمن؛ ونذكر من



ذلك ما صرح به (شالومو أهرنسون) لصحيفة (دافار) الإسرائيلية في ٥/١٩٩٥م - في معرض رده على الطروحات العربية بشأن انضمام إسرائيل إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية - حيث قال: «إن إسرائيل لن تفرط في السلاح النووي تحت أي ظرف من الظروف، حيث إن هذا السلاح ووسائل استخدامه من صواريخ أريحا متوسطة المدى وبعيدة المدى هي الضمان لأمن إسرائيل وليس الأرض» (٣٥). فضلاً عما يحققه السلاح النووي لإسرائيل من أمن نفسي كونه وسيلة لردع العرب عن إعلان الحرب الشاملة ضد إسرائيل؛ فإنه

ويتعدد مع ملكية إسرائيل لسلاحها النووي وتطويرها وتنويعها له؛ فلم يعد الأمن هو مجرد المحافظة على البقاء، بل تعداه إلى توسيع مساحة الدولة باحتلال أراضٍ جديدة من دول الجوار لتوفير العمق الاستراتيجي المناسب مع خصومها؛ فكان عدوان ١٩٦٧م، واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وكامل قطاع غزة. وما لبث هذا المفهوم الأمني أن اتسع في بداية الثمانينيات، طبقاً لمبدأ (مناحم بيجين) الذي أعلنه بعد تفجير المفاعل العراقي في ٧ يونيو ١٩٨١م؛ والذي يحدد المجال الحيوي لإسرائيل بجميع الدول العربية، فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال أفريقيا؛ وينطلق من أن تحقيق أمن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك أية قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى؛ أو معرفة تكنولوجية متقدمة؛ حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك. وهو ما عبّر عنه (أرييل شارون) عام ١٩٨١م - وكان آنذاك وزيراً للدفاع في حكومة (بيجين) - صراحة بقوله: «إن منطقة الأمن الإسرائيلي تمتد من باكستان من حتى شمال أفريقيا، ومن تركيا حتى الخليج العربي، ومن حق إسرائيل أن تضرب أي قوة مناوئة في هذه المنطقة» (٣٤).

واستمرت إسرائيل في تطبيق هذا المفهوم على مدى العقود الماضية، وما زالت تمارسه حتى الآن، مستندة إلى ملكيتها للسلاح النووي، بما يحققه من ردع لخصومها، يحول بينهم وبين ردة فعل قوية على الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية لهم، كما هو واضح حالياً في التهديد الإسرائيلي لإيران بضرب منشآتها النووية، حتى لا تتمكن من امتلاك سلاح نووي؛ وتدعمها في ذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي طالبت إيران بوقف برنامجها النووي، والقبول بالتفتيش المفاجئ من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وفقاً للبروتوكول الإضافي لمعاهدة

يحقق لها أيضاً أمناً نفسياً تجاه العالم أجمع، وهو ما أشار إليه أحد الباحثين الإسرائيليين بقوله: «إن القدرة النووية تشكّل بالنسبة لها (إسرائيل) ضماناً وعنصر اطمئنان في حالة انقلاب السياسة العالمية والإقليمية ضدها» (٣٦)

2. فرض التسوية السلمية في المنطقة وفقاً للرؤية الإسرائيلية

يربط قادة إسرائيل بين ملكيتهم لسلح النووي وإمكانية فرض السلام على دول المنطقة وفقاً لرؤيتهم، وهو ما اتضح فيما صرح به (شمعون بيريز) عام ١٩٨٤م بقوله: «ستحول الأسلحة النووية بعد ١٠ أعوام وحتى ١٥ عاماً إلى مشكلة أساسية؛ وقد تحولت الآن الصواريخ العابرة للقارات إلى مثل هذه المشكلة؛ وقد أدرك السادات هذا الأمر وسار على طريق السلام الذي يعتبر المخرج الوحيد من مشكلة السلح النووي والصواريخ العابرة للقارات» (٣٧). بل الأعب من ذلك أن (شمعون بيريز) عزا اتفاق أوصلو مع منظمة التحرير الفلسطينية عام من 1993م، إلى تأثير السلح النووي الإسرائيلي! (٣٨).

وهي ادعاءات تفتقد للأدلة الموضوعية؛ حيث إن دعوة الرئيس السادات إلى السلام مع إسرائيل بدأت أثناء حرب ١٩٧٣م؛ وقبل أن تنشر صحيفة (تايمز) الأمريكية تفاصيل قيام رئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك (جولدا مانير) بإعطاء وزير الدفاع (موشيه ديان) الإذن باستخدام الأسلحة النووية، يوم ١٠/٨/١٩٧٣م، عندما أخبرها بأن تطورات الموقف العام لأعمال القتال تؤكد أن «هذه هي نهاية الهيكل الثالث» (٣٩). ولو كان لهذا الرادع تأثير على سير مصر على طريق السلام لكان من الأولى أن يكون أكثر تأثيراً على اتخاذ مصر وسوريا لقرار الحرب أصلاً، إذ إن التقارير والأخبار المتعلقة بالسلح

النووي الإسرائيلي كانت متداولة قبل حرب أكتوبر 1973م؛ ولو كان تأثير السلح النووي على قادة المنظمة هو ما دفعهم إلى (أوصلو)، فلماذا لم يستمر تأثير هذا الرادع في (كامب ديفيد) 2000م، حينما حاول الأمريكيون الضغط على القيادة الفلسطينية لتوقيع الاتفاق النهائي وفقاً لما كانت تطالب به إسرائيل وتحاول إملأه على الرئيس الفلسطيني السابق (ياسر عرفات)؟ (٤٠)

وقد ظهر الربط بين السلح النووي وإمكانية فرض تسوية سلمية على العرب من إسرائيل بصورة واضحة بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م: انطلاقاً من قناعة القيادات الإسرائيلية أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة والتهديد؛ ومن ثم فإن على إسرائيل أن تكون دائماً قوية حتى تحقق السلام المنشود معهم؛ وفقاً لما صرح به حينها رئيس الوزراء الحالي (بنيامين نتنياهو) بالقول: «إن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلح ردع؛ ويعتمد بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع: فكلما بدت إسرائيل أقوى كلما أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها» (٤١). ولذلك اشترطت إسرائيل تحقيق السلام أولاً قبل مناقشة قضايا التسلح والأمن الإقليمي، التي كانت تتم عبر اللجان متعددة الأطراف بعد مؤتمر مدريد عام 1991م، حيث كان هذا الاشتراط واضحاً في قول رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك (إسحاق رابين): «دعونا أولاً نحقق السلام، ثم نقوم بالخطوة الثانية، وهي تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية» (42). وهو ما أكده وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق (شمعون بيريز) في أكثر من تصريح بالقول: «... فبعد التوصل إلى سلام، يمكن أن نبحث في أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية»؛ بل إنه صرح ذات مرة بأن «إسرائيل مستعدة لقبول تفتيش دولي بموجب المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية

بمجرد التوقيع على اتفاقيات سلام مع دول المنطقة والاتفاق على إخلائها من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل» (٤٣)

ومعلوم أن ما كان يريده قادة إسرائيل حينها، بشأن اشتراط توقيع اتفاقات سلام مع جميع دول المنطقة قبل التباحث في سلاحهم النووي، هو أحد أساليب المساومة التي برعوا فيها، وهي صورة من صور الاستخدام السياسي لهذا السلاح، كان الهدف منها هو الحصول على السلام دونما التزام باستحقاقاته من: إعادة الأرض، والسماح بعودة اللاجئين، وتفكيك المستوطنات... إلخ؛ وهو ما تأكد بعد (اتفاق أوسلو) ١٩٩٣م؛ والذي لم تف إسرائيل سوى بالمرحلة الأولى فقط من مراحل الأربع - التي كان من المتفق عليه - أن تصل إلى حل الصراع بإقامة دولة فلسطينية - وذلك انطلاقاً من أن ملكيتهم للسلاح النووي تمنحهم القدرة على إملاء شروطهم على خصومهم

### 3. التقليل من الإنفاق على السلاح التقليدي:

ويتضح هذا الهدف في تصريحات القادة الإسرائيليين: ومن أبرزها ما جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (موشيه ديان) من قوله في أحد خطاباته: «إننا لا نستطيع أن نطور إلى ما لا نهاية أجيالاً جديدة من الطائرات، ونحول البلد بأكمله إلى مخزن سلاح واحد كبير. ونحن مضطرون إلى التشديد على نوعية السلاح لا كميته. وعلينا التزود بسلاح مدمر يخدم كعامل ردع الدول العربية، وإننا لا نستطيع اللحاق بكميات السلاح الضخمة التي تتزود بها الدول العربية؛ وعلينا من الآن نسير أن طريق في آخر» (٤٤)، كما يتضح كذلك في مطالبة كثير من المحللين الإسرائيليين حكومتهم بإعلان ملكيتها للسلاح النووي للحد من الإنفاق على السلاح التقليدي الذي أرهق الميزانية الإسرائيلية؛ وعن هذه المطالبة قال احدهم: «...»

العقوان: و فقط بعد حرب يوم الغفران بدأت تسمع في إسرائيل أصواتا تدعو إلى تبني استراتيجية نووية معلنة بهدف تقليص العبء الاقتصادي الناجم عن المحافظة على ميزان القوى التقليدي» (45).

### 4. تحقيق المكانة الدولية والهيمنة الإقليمية:

من الأهداف التي سعت القيادة الإسرائيلية إليها من خلال ملكيتها للسلاح النووي، أن تحقق لنفسها مكانة دولية، وأهمية إقليمية، متأسية في ذلك بدولتي فرنسا والصين، اللتين حصلتا على مكانتهما الدولية المتميزة بعد دخولهما النادي النووي: وحسبهما من مكانة دولية أن تكونا عضوين رئيسيين من الدول الخمس دائمة العضوية في الأمن مجلس الدولي، وأحقيتهما في استخدام حق النقض (الفيتو). وقد تطلعت إسرائيل إلى هذه المكانة بعد أن طورت من قدراتها النووية عام ١٩٦٨م؛ فقد لخص الصحفي الأمريكي اليهودي (سيمور هيرش) هذا الهدف بقوله: «إن حجم وتعقيد ترسانة إسرائيل النووية، سمح لرجال مثل أرييل شارون أن يحلموا بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بواسطة التهديد الضمني للقوة النووية» (46). وذهب باحثون آخرون إلى أن عملية امتلاك وتطوير السلاح النووي لم يكن الهدف منها أمنياً أو عسكرياً فحسب، بل كان هدفاً استعراضياً للقوة: وعن ذلك الأمر يقول أحدهم: «إن استمرار إسرائيل في زيادة قوتها يجعلنا نقنع بأن إسرائيل تهدف إلى زيادة هيبتها الإقليمية والعالمية، أي أنها تريد أن تصبح دولة إقليمية وقوة عظمى» (47). وقال آخر: «إن إسرائيل بحيازتها لهذه النوعية والكمية من الأسلحة، لا بد أنها تقصد أن تحقق أيضاً أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى والأثر، تتعلق بالشرق الأوسط وتتجاوز هذه المنطقة» (٤٨)



وتجدر الإشارة إلى أن الدول النووية على مستوى العالم هي تسع دول فقط؛ خمس منها معترف بها عالمياً؛ وهي الدول التي قامت ببناء واختبار أجهزة انفجارات نووية قبل الأول من يناير ١٩٦٧م؛ وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، أما الأربعة الأخرى فهي: الهند، وباكستان، وكوريا الشمالية – التي أعلنت جميعاً إنتاجها للأسلحة النووية – وإسرائيل، التي لم تعلن صراحة – حتى إعداد هذه الدراسة – أنها دولة نووية

## 5. تحقيق حلم إسرائيل الكبرى:

وهذا الهدف وإن كان متداخلاً مع الهدف السابق إلا أنه جدير بأن يفرد بالطرح للتأكيد على أن الشعار الصهيوني الذي طالما رده قادة الصهيونية الأوائل، وما زال يردده حاخامات إسرائيل إلى اليوم، ومنهم **الحاخام اليهودي المتطرف (اليغازر ميلاميد)**، الذي صرح – في حديث له مع القناة السابعة الإسرائيلية يوم ٢٠٢٣/٧/١٢م – بالقول: «أن حدود أرض إسرائيل من النهر المصري إلى نهر الفرات»، وأنها (أرض الميعاد) حسبما جاء في التوراة، وأنهم سوف يستولون عليها عندما يتزايد عدد اليهود!! وهي رؤية لا تغيب عن أذهان المخططين الاستراتيجيين الإسرائيليين. ويأتي تداخل السلاح النووي مع هذا الهدف فيما يحققه من عنصر جاذب لأشتات اليهود من مختلف دول العالم، والذين تردد كثير منهم في الهجرة إلى الكيان الصهيوني المحتل، خوفاً من قيام الدول العربية بحرب شاملة ضد سكان إسرائيل يؤدي إلى إبادتهم كما حدث لهم من قبل في (الهولوكست)

## السياسة النووية الإسرائيلية والمتغيرات الإقليمية والدولية

المطالع لما تضمنته المراجع المنشورة عن السياسة التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن التسليح النووي يجدها ذات مراحل ثلاث: تميزت كل مرحلة منها بأسلوب خاص يتناسب والظروف الدولية والإقليمية السائدة من جهة؛ ويتوافق مع إنتاج وتطوير الأسلحة النووية الإسرائيلية من جهة أخرى؛ وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

### المرحلة الأولى: سياسة التكتّم والتضليل:

اتبعت إسرائيل هذه السياسة منذ اتفاقها مع فرنسا على بناء مفاعل ديمونا وما يتصل به من وحدات عام ١٩٥٧م، وحتى أوائل السبعينيات: حيث تكتمت أمر الاتفاق مع فرنسا على بناء المفاعل إلى أن تم عام ١٩٦٤م؛ وعندما توجهت الولايات المتحدة في الأمر، أشاعت الحكومة الإسرائيلية أن البناء القائم: في صحراء النقب هو مصنع للنسيج؛ ولكن هذه المحاولة التضليلية لم تنطل على الحكومة الأمريكية آنذاك برئاسة (جون كيندي)، الذي مارس ضغوطه على رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها (بن جوريون) حتى اعترف بأن البناء الإسمنتي ذا القبة الفضية هو (مفاعل ديمونا النووي) الذي شيد على أيدي الفرنسيين لاستخدامه في الأغراض السلمية

ونظراً لتوتر العلاقات الأمريكية – الفرنسية في ذلك الوقت، بسبب رفض الأولى مساعدة تطوير الثانية في برنامجها النووي وإنتاج قنبلتها النووية، طالب الرئيس الأمريكي (كيندي) رئيس الوزراء الإسرائيلي (بن جوريون) بفتح أبواب ديمونا للتفتيش الأمريكي للتأكد مما تدعيه إسرائيل من أن المفاعل لن يستخدم لأغراض عسكرية. وعلى الرغم من أن التفتيش الأمريكي على مفاعل ديمونا – والذي كان يتم بصورة ودية وبموافقة إسرائيلية امتصاصاً للقلق الأمريكي (٤٩) – لم يتوقف إلا في عام ١٩٦٩م، بعد أن احتج المفنثون الأمريكيون على عدم تعاون

السلطات الاسرائيلية معهم، فإن هؤلاء المفتشين قد تم تضليلهم من قبل السلطات الإسرائيلية طيلة مدة التفيتش؛ حيث «لم يتح لهم إطلاقاً رؤية معمل فصل البلوتونيوم الموجود داخل أسوار ديمونا، والضروري لتحويل مفاعل عادي للأبحاث إلى مصنع لإنتاج القنابل النووية» (٥٠)

ونجحت سياسة التكتّم والتضليل التي اتبعتها إسرائيل خلال هذه المرحلة من مراحل نشاطها النووي في إخفاء ما أنتجته من أسلحة نووية، وتضليل الإدارة الأمريكية عنها؛ فقامت الإدارة الأمريكية نفسها بنقل هذا التضليل إلى المهتمين بشأن النشاط النووي الإسرائيلي في المنطقة، حيث تشير المصادر إلى أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (دين رسك) قام في ١٥ يونيو عام ١٩٦١م، بإرسال رسالة سرية إلى الدكتور (محمود فوزي) وزير الخارجية المصري آنذاك، جاء فيها: «إنه على الرغم من أن مفاعل ديمونا سوف ينتج كميات صغيرة من البلوتونيوم؛ إلا أن العلماء الأمريكيين لم يجدوا أي دليل على أن إسرائيل لديها أية أهداف لإنتاج السلاح النووي. ويسعدني أن أكرر لكم تأكيدات الشخصية التي نقلتها للسفير المصري - باقتناع الحكومة الأمريكية بأن المفاعل النووي في ديمونا هو لأهداف سلمية فقط» (٥١)0

### المرحلة الثانية: سياسة الردع بالظن والتشكيك:

بدأت هذه المرحلة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، واستمرت حتى عام ١٩٩٠م، وجاءت كرد فعل على ما تعرضت له إسرائيل من هجوم مباغت في حرب أكتوبر من قبل القوات المصرية والسورية: ومن ثم قامت الحكومة الإسرائيلية بالتلميح إلى قدراتها النووية حتى تحدث الردع المطلوب لدى القيادات العربية، ومن ثم لا تجرؤ على تكرار ما حدث في أكتوبر ١٩٧٣م. وقد اتبعت إسرائيل في هذا الصدد

سياسة مدروسة تقوم على الظن والتشكيك؛ حيث لم يعلن قادتها صراحة عن امتلاكهم للسلاح النووي، وعزمهم على إدخاله في منظومة التسليح لديهم: واستخدامه في صراعاتهم مع الدول العربية؛ وإنما اتسمت تصريحاتهم بالغموض تارة: وبالتناقض والتضارب تارة: وكلها تعطي للمتابع انطباعاً بأن إسرائيل تملك أسلحة نووية، دون الاعتراف الرسمي بحيازة تلك الأسلحة. ومن خلال هذا الغموض والتناقض يتحقق الردع المطلوب وإن كان مبنياً على الظن والشك. ومن نماذج تلك التصريحات، ما صرح به رئيس إسرائيل الأسبق (أفريم كاترز) عام 1974م: «لدى إسرائيل القدرة على إنتاج أسلحة نووية؛ وإذا احتجنا إلى ذلك سننّفذه»

وقريب من القول السابق ما ذكره وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (موشيه ديان) - في خطاب له في عام ١٩٧٦م - قال فيه: «يجب أن نحاول الوصول إلى خيار نووي حتى يعرف العرب أننا نستطيع أيضاً تدميرهم إذا نشأ وضع أصبح وجود الدولة في خطر شديد» (٥٢). وما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (اسحاق شامير)، عام 1983م، بقوله: «ليس لدى إسرائيل سلاح نووي؛ وهي لن تكون أول من سيدخله إلى الشرق الأوسط ولن تستخدم هذا السلاح أبداً» (53). وكان وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيريز) هو أول من دعا إلى هذه السياسة عندما صرح في حديث له أمام الكنيست الإسرائيلي، في يوليو عام 1966م، بقوله: «إنني لا أرى سبباً لإقدام دولة إسرائيل على طمأننة ناصر (يعني الرئيس المصري الأسبق) من هذا المنبر، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله؛ إنني أعرف أن العرب يشكّون في نوايانا النووية، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة؛ فلماذا تخفف من هذه الشكوك، ولماذا نعمل على إيضاحها؟!» (٥٤)

وقد دعمت إسرائيل هذه السياسة بعدة إجراءات  
تكميلية لتحقيق أهدافها، ومنها:

1. رفض الانضمام أو التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عندما طرحت عام ١٩٦٨م؛ وأكدت هذا الرفض عام ١٩٩٥م، عندما اقترح تمديد المعاهدة مدى الحياة. حيث صرح وزير الخارجية الإسرائيلي وقتها (شمعون بيريز) بالقول: «إسرائيل لن توقع على انتشار معاهدة منع الأسلحة النووية». وتعلل إسرائيل رفضها الانضمام إلى المعاهدة أو التوقيع عليها بعدة علل منها: أن دولة إسرائيل توجد في منطقة غير مستقرة؛ وما زال هناك أعداء متعددون وكامنون لإسرائيل؛ ومن ثم فإن توقيع المعاهدة سيؤدي إلى التقليل من مصداقية الرادع الإسرائيلي؛ مما يضخم التهديد الموجّه إلى إسرائيل؛ وأن إجراءات التفتيش التي تتبعها الاتفاقية لا تمنع الدول من الانتقال من المجال السلمي إلى المجال العسكري في استغلال النشاط النووي؛ ولا تستطيع إسرائيل رهن أمنها القومي على الضمانات الضعيفة التي وردت في المعاهدة؛ وأن المعاهدة تسمح للموقعين عليها الانسحاب منها بعد ستة شهور من الإبلاغ عن الرغبة في الانسحاب (٥٥)...

إلى غير ذلك من الأسباب التي توحى لمن يطالعها بأن إسرائيل تملك أسلحة نووية؛ وأن موافقتها على المعاهدة سوف تحرمها من تلك الأسلحة ولكنها لم تصرح بذلك؛ وطفقت تنتقد مواد المعاهدة وبنودها (56).

2. إطلاق العنان للباحثين والمحليين والأكاديميين والصحفيين الإسرائيليين للحديث بإسهاب واستفاضة عن السلاح النووي الإسرائيلي، والسياسة التي تتبعها الحكومة بشأنه؛ وإبراز ما فيها من سلبيات وإيجابيات، دون تدخل من

الحكومة بالمنع أو التوجيه أو التعليق أو التعقيب. وقد أدت هذه الكتابات دورها في ترسيخ القناعة الدولية والإقليمية بقدرات إسرائيل النووية: في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة على تبنيها لسياستها المثيرة للشك بشأن السلاح النووي. تسريب بعض المعلومات الفنية عن الإمكانيات النووية الإسرائيلية؛ حيث سلم أحد الإسرائيليين العاملين في مجمع (ديمونا) النووي – ويدعى (مردخاي فعنونو) (57) – إلى صحيفة (صنڏاي تايمز) البريطانية – في منتصف الثمانينات – معلومات وصور حساسة حول طبيعة البرنامج النووي الإسرائيلي ذي التوجهات العسكرية. وكانت خطوة واضحة في هذا الاتجاه بهدف التأكيد على مصداقية السلاح النووي وتطوره وتنوعه؛ حيث كان التصور السائد عن هذا السلاح أنه لا يعدو عشرات القنابل البدائية الصنع؛ كبيرة الحجم كتلك التي أُلقيت على هيروشيما ونجازاكي؛ بينما كان ما كتب عن السلاح النووي الإسرائيلي – بعد هذا التسريب – من قِبَل الباحثين يشير بوضوح إلى إمكانيات وقدرات إسرائيل النووية العالية؛ حيث صنّفت إسرائيل من قبل البعض على أنها القوة النووية السادسة في العالم: وأنها ربما تكون – بالنظر إلى نوعية وكم الأسلحة التي تملكها – في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، أو الثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً؛ وأنها تتفوق على كل من فرنسا والصين وبريطانيا. وهو ما يدعم رأي القائلين بأن تسريب هذه التصريحات كان من تخطيط الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) لدعم سياسة الردع بالشك التي اتبعتها إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣م.

## المرحلة الثالثة: سياسة الإعلان المبطن:

بدأت هذه المرحلة في أوائل التسعينيات وما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر، وتمثلت في الإعلان المبطن – أي غير الرسمي أو العلني – عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ وعن استعدادها لاستخدامها في صراعها المسلح مع الدول العربية، وغيرها من دول المنطقة، إذا ما تعرضت – ليس لخطر الإبادة أو الزوال باعتبارها الملجأ الأخير كما كان ينظر إليها من قبل – وإنما في حالات أقل خطورة؛ منها: أن تتعرض إسرائيل لهجوم مباغت من دولة عربية أو أكثر ولا تستطيع أن تصدّه أو تقلص اندفاعه بالأسلحة التقليدية؛ أو عندما تشعر إسرائيل بأن هناك دولة عربية أو أكثر تستعد لشن الحرب عليها بطريقة تقلل من فرص الرد بالأسلحة التقليدية الإسرائيلية؛ أو عندما تتعرض إسرائيل لحرب استنزاف واسعة تضطرها إلى توجيه جل قواها البشرية إلى الاجتياح العسكري، مما يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي؛ أو إذا تعرضت إسرائيل لهجوم عربي بالأسلحة التقليدية على مواقع حيوية داخل إسرائيل، مثل مواقع بناء قدرتها النووية في ديمونا؛ أو عند استخدام الدول العربية لأسلحة بيولوجية أو كيميائية في أي مواجهة مع إسرائيل؛ أو إذا قاربت دولة شروق أوسطية الوصول إلى العتبة النووية (مبدأ بيجين)(٥٨)؛ أو حصلت على سلاح نووي من أية جهة؛ أو إذا تولى نظام ذو توجهات إسلامية السلطة في إحدى الدول العربية وصدرت عنه سلوكيات تهدد أمن إسرائيل؛ أو إذا قامت إحدى الدول العربية بانتهاك هيكل لاتفاقيات السلام التي عقدت أو التي ستعقد ترافق مع إسرائيل مع ترافق ذلك بتحركات عسكرية(٥٩)

ففي هذه الحالات التي تعد في نظر إسرائيل صوراً للحرب الشاملة، لن تتردد إسرائيل في استخدام ما لديها من أسلحة دمار شامل – والنووية منها بشكل خاص – في أي حرب مقبلة مع العرب. وتعد هذه السياسة حلاً وسطاً للجدل الدائر في إسرائيل منذ منتصف السبعينيات إلى اليوم بشأن جدوى الاستمرار في سياسة الغموض والتشكيك الإسرائيلي أو تبني سياسة علنية رسمية؛ والذي بلغ أوجه أواخر عام 2001م بين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق (أرييل شارون) ورئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي (بنيامين نتنياهو)، حيث طالب نتنياهو حينها برفع السرية عن التسلح النووي، والتخلي عن سياسة الغموض النووي خصوصاً بعد أن ثبت أن إيران تسعى إلى امتلاك سلاح نووي؛ وهو الاقتراح الذي رفضه (شارون) كلياً ووصفه بأنه "اقتراح غير مسؤول"(60).

وتظهر هذه السياسة بشكل واضح في تصريحات القادة الإسرائيليين من حين لآخر؛ ومن أمثلة ذلك: ما جاء على لسان الرئيس الإسرائيلي السابق (حايم هيرترج) من تصريحات للنائب البريطاني (ديفيد سيرش)، في 12/11/1990م، عن تفوق "مقدرة إسرائيل النووية"؛ وما ذكره رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (اسحاق رابين) – في محاضرة ألقاها بجامعة حيفا في 5/6/1991م – من أن لدى إسرائيل أسلحة نووية وأسلحة تدمير شامل قادرة على إبادة أي دولة تعتدي على إسرائيل"(61)

كما ظهرت بصورة أوضح في البحوث والدراسات التي تصدر عن الباحثين الإسرائيليين المهتمين بالملف النووي الإسرائيلي خلال العقد المنصرم وأوائل هذا العقد؛ كما تظهر بصورة أكثر وضوحاً في التهديدات الإسرائيلية لبعض دول المنطقة، ومن نماذج ذلك ما ذكره وزير الخارجية الأسبق



(موشيه سنييه) – مهتداً باستخدام السلاح النووي ضد إيران – بان بلاده لا تستطيع أن تتعايش مع احتمال وصول قنبلة نووية لأيدي الإيرانيين: وأنه «إذا لم تتحرك الدول الغربية لمنع إيران من الحصول على قنبلة نووية، فإن إسرائيل سوف تفعل ذلك بنفسها، وسوف تنجز هذا المهمة حتى لو تتطلب الأمر استخدام الوسائل النووية»(٦٢).

وكذلك ما صرح به وزير الزراعة والبيئة الأسبق (روفائيل ايتان) في ٢١/٨/١٩٩٦م، في إشارة إلى قدرات إسرائيل النووية: «إن إسرائيل قادرة على محو سورية من على وجه الأرض»(٦٣). والتقريب الذي نشرته مجلة (دير شبيجل) الألمانية في أوائل شهر أكتوبر 2003م، والذي يشير إلى أن جهاز الموساد الإسرائيلي تلقى أوامر منذ شهرين لإجراء دراسة حول سبل ضرب أكثر من ستة مواقع نووية في إيران؛ وأن فريقاً من (الموساد) قد وضع مشروع خطة من عدة سيناريوهات لكيفية شن غارات بواسطة الطائرات (إف 16). وأشار التقرير إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قام بدراسة تلك الخطة



– التي تعد انتهاكاً للقانون الدولي – باعتبارها الرد الأمثل على توارد المعلومات التي تفيد بأن إيران على وشك أن تصبح قوة نووية(64).

وعن الموضوع نفسه نشرت صحيفة (لوس انجلوس

تايم) خبراً عن قيام إسرائيل بإجراء تعديلات على صواريخ (كروز) الأمريكية كي تصبح قادرة على حمل رؤوس نووية تنطلق من الغواصات لتوجيه ضربات وقائية للمواقع النووية الإيرانية، التي تشتهر الولايات المتحدة في أن إيران تستخدمها في صنع أسلحة باليورانيوم المخصب؛ ورغم نفي المسؤولين الإسرائيليين لما ذكرته الصحيفة الأمريكية، إلا أن الصحف الإسرائيلية قد أبرزت هذا الخبر ودعمته بالتحليل الذي يظهر قدرات إسرائيل النووية ومقدرتها على توجيه ضربات نووية للمواقع الإيرانية. وقد نشرت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية خريطة لإيران موضحةً عليها المواقع التي يرجح توجيه ضربات ضدها؛ فيما نشرت صحيفة (يديعوت أحرونوت) صورة للغواصة الإسرائيلية (دولفين) موضحةً عليها بالرسوم طريقة عملها وموقع الصواريخ ذات الرؤوس النووية عليها(61)

وقد تضافرت عدة متغيرات دولية وإقليمية شجعت إسرائيل على اتباع هذه السياسة: نذكر منها

### أولاً: تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة دول؛

الأمر الذي جعل إسرائيل أكثر جرأة في تحدياتها وتصريحاتها وتهديداتها بشأن السلاح النووي واستخداماته؛ فمن المعروف أن الاتحاد السوفيتي كان يمثل أحد عناصر الردع التي حالت دون تبني إسرائيل سياسة نووية علنية؛ إذ إن إجراء كهذا، كان سيمنحه المبرر الكافي لتزويد الدول العربية بهذا السلاح أو بمقومات تصنيعه، وخصوصاً (مصر وسورية)، اللتين طلبتا من القيادات السوفيتية تزويدها بمقومات التصنيع النووي العسكري أكثر من مرة لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي، ولكنها لم توافق على طلبيهما حتى لا تصعد مواجهة بينها وبين الإدارة الأمريكية المنافس القوي لها

في المنطقة – أثناء حقبة الحرب الباردة – واكتفت في هذا المجال بعقد اتفاقية حماية نووية مع كلتا الدولتين، إذا ما تعرضنا لهجوم نووي إسرائيلي (٦٢)

من طرف آخر، كانت العلاقات الإسرائيلية السوفيتية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي قد بلغت ذروة مأزقها في يوليو عام ١٩٨٧م: عندما قامت إسرائيل بإجراء تجربة إطلاق لصاروخها (أريحا ٢) الذي كان قادرًا على الوصول بالرووس النووية – بمداه الجديد – إلى جنوب الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعل السوفييت يوجهون تحذيرين صوتيين إلى إسرائيل عن طريق الإذاعة السوفيتية الناطقة باللغة العبرية، أحدهما في منتصف يوليو والآخر في سبتمبر من عام ١٩٨٧م: «جاء في الأول: «إن هذا السلاح يشكل تهديدًا للمراكز الاستراتيجية والاقتصادية السوفيتية مثل حقول النفط، وإن إسرائيل لا تستطيع مواجهة الآثار المترتبة على تطوير مثل تلك الأسلحة»؛ وجاء في الثاني: «إن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه أن يتسامح إزاء تطوير إسرائيل لصاروخ نووي»؛ وحذر من: «أن إسرائيل سوف تواجه مخاطر كبيرة للغاية باستمرارها في تطوير الصاروخ أريحا ٢» (٦٣).

وبتفكك الاتحاد السوفيتي زالت هذه التهديدات التي كانت سببًا رئيسيًا من أسباب اتباع إسرائيل لسياسة الردع بالشك؛ وانتقالها إلى سياسة الإعلان المبطن؛ خصوصًا وأن العداء القديم مع الاتحاد السوفيتي، تحول إلى علاقات سياسية واقتصادية وعلمية مع روسيا وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق

**ثانيًا: التأييد الأمريكي للسياسة الإسرائيلية:** على الرغم من تعدد تقارير أجهزة المتابعة والأمن والخارجية والمخابرات الأمريكية، التي أكدت امتلاك إسرائيل للقنبلة النووية، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض تسترت على البرنامج النووي الإسرائيلي؛ وتكاد الدراسات التي

تناولت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، فيما يتعلق بالملف النووي أن تتفق على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة – ديمقراطية كانت أم جمهورية – قد تبنت – وما زالت – مواقف التأييد شبه المطلقة، والدعم الشامل وغير المحدود لإسرائيل؛ وأنها توافقها فيما تتخذه من قرارات وتطبقه من سياسات – سواء في الحرب أو في السلم، إقليميًا أو دوليًا – انطلاقًا من قناعة راسخة لدى تلك الإدارات، مفادها أن إسرائيل هي واحة الديمقراطية الوحيدة التي ترعى المصالح الأمريكية في المنطقة (٦٤).

وقد عبر الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) عن تلك القناعة لـ (بنيامين نتينياهو) – أثناء دورته الثانية لرئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلي – عند لقائه في البيت الأبيض، يوم ٦/٧/٢٠١٠م، بقوله: «نحن نعتقد بقوة أنه نظرًا لحجم إسرائيل وتاريخها والمنطقة التي هي موجودة فيها، فإن متطلباتها الأمنية فريدة من نوعها. يجب أن تكون إسرائيل قادرة على الرد على التهديدات. والولايات المتحدة لن تطلب من إسرائيل أن تتخذ أي خطوة من شأنها تقويض مصالحها الأمنية» (٦٩)

وتشير المصادر إلى أن الولايات المتحدة قد اتخذت العديد من المواقف التي دعمت من خلالها النشاط النووي العسكري الإسرائيلي، ومن أبرز هذه المواقف

• التستر على برنامج إسرائيل النووي: فعندما علمت الإدارة الأمريكية أن مفاعل (ديمونا) بدأ بالعمل، لم تبد الإدارة الأمريكية حينها أي اعتراض أو امتعاض، بل تسترت على النشاط حتى على الجهات الأمريكية نفسها (٧٠). حيث تشير المصادر إلى أن تقريرًا سرّيًا صدر عن المخابرات الأمريكية عام 1968م، أشير فيه إلى أن إسرائيل قد بدأت في إنتاج الأسلحة النووية؛ وقد بني التقرير على حديث (كارل

دوكيت) رئيس المكتب العلمي والتكنولوجي في المخابرات الأمريكية مع (ادوارد تيللر) أب القنبلة الهيدروجينية الأمريكية، الذي سارع إلى إبلاغ المخابرات الأمريكية ببرنامج إسرائيل النووي العسكري، وأنها قد أخبرت الرئيس (جونسون) - الذي اشتهر بتأييده لإسرائيل - بيد أن المخابرات الأمريكية لم تقدم التقرير لوزير الدفاع والخارجية الأمريكيين (71).

- الاتفاق مع إسرائيل على عدم الإعلان عن نشاطها النووي: وذلك عبر إبرام اتفاقية سرية بين الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) ورئيسة حكومة الكيان الإسرائيلي حينها (جولدا مائير)، عام 1969م، تقضي بأن تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على بقاء إسرائيل دولة نووية، شريطة ألا تعلن عن قدراتها النووية؛ وأن تتعهد واشنطن بعدم الضغط عليها للانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، أو دفعها للكشف عن منشآتها النووية وفتحها أمام عمليات الرقابة الدولية (72).
- صمت الولايات المتحدة عن التفجيرات النووية الإسرائيلية: فعندما علمت الإدارة الأمريكية - وفق تقرير صدر في سبتمبر 1979م - بإجراء إسرائيل لسلسلة تفجيرات نووية في شبه القارة القطبية الجنوبية بالتعاون مع جنوب إفريقيا حسب ما اكتشفه القمر الصناعي الأمريكي (فيلا)، قامت إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك (جمي كارتر) بإخفاء التقرير بدلا من مواجهة إسرائيل، وجنوب إفريقيا، على الرغم مما كان لدى وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات الأمريكية من أدلة قاطعة بأن إسرائيل هي من قامت بتلك التفجيرات (73).
- تمويل المؤسسات البحثية الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا النووية العسكرية بما تحتاج إليه من

وسائل وأجهزة، وعلى رأسها معهد «فايتسا»، الذي أمدته واشنطن بجهاز «سوبر كمبيوتر» المخصصين للتقليد النووي (74). كما سمحت لعلماء الذرة الإسرائيليين بالتدرب في المنشآت النووية الأمريكية وأمدتهم بالمواد الأولية النووية التي كان يتم تهريبها بطرق غير قانونية وإدخالها إلى تل أبيب بواسطة مؤسسات أمريكية ناشطة في هذا الإطار، كالشركة التعاونية للمواد والتجهيزات النووية التي كان مقرها أبوللو في بنسلفانيا (74).

- توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين عام 1981م، والذي تم من خلاله تطوير القدرات النووية الإسرائيلية، حيث صارت معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الإسرائيلي من صنع أميركي؛ فضلا عن الاستثناءات القانونية - التي أقرها الكونغرس الأميركي لإسرائيل - من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزءا من ترسانتها النووية، إذ تجد الإدارة الأمريكية في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دعماً لوظيفتها الاستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما، في حين ترفض واشنطن وبشدة أي نية أو محاولة لأي دولة عربية في امتلاك الأسلحة النووية أو قدرات نووية (75).

- حرص الإدارات الأمريكية على حرمان الدول العربية الوصول إلى الخيار النووي، لضمان تفوق إسرائيل عليهم، حيث طلب رئيس الحكومة الإسرائيلية من الرئيس الأمريكي «ريجان» خلال توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين عام 1981م، أن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لمنع العرب من الدخول في العصر

النووي(٧٦). ولعل هذا ما زاد من حجم الطموحات الإسرائيلية المؤمنة بضرورة ارتكاز عقيدتها العسكرية على استراتيجية احتكار الردع النووي في منطقة الشرق الأوسط، وتحييد القدرات الردعية غير التقليدية لأي طرف إقليمي آخر(77)، وهي الاستراتيجية التي تبنتها إسرائيل، مستندة على دعم أميركي ملحوظ، فأصرار الولايات المتحدة على احتفاظ تل أبيب بالتفوق النوعي التكنولوجي، حتى في ظروف السلام وحرمان العرب من التكنولوجيا المتقدمة واضح وقديم يعود إلى اتفاقية ١٩٨٧م، الخاصة بالأسلحة الصاروخية والأسلحة الكيميائية(٧٨).

وكان الادعاء بأن العراق تسعى إلى امتلاك السلاح النووي هو الذريعة لغزوها من قبل القوات الأمريكية عام 2003م. وما زال التوجس من امتلاك أية دولة عربية للسلاح النووي، السبب وراء معارضة الولايات المتحدة لمحاولات استنفاة الدول العربية من الطاقة النووية، حتى في التطبيقات السلمية، على نحو ما بدا من الإدارة الأمريكية من قيود وتحفظات على المشروع النووي السلمي للمملكة العربية السعودية(٧٩).

• تبرير استخدام إسرائيل لأسلحتها فوق التقليدية (الكيميائية والنووية)؛ وقد برز هذا التبرير إبان قيام العراق بغزو الكويت، ٢ أغسطس ١٩٩٠م، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب)، أن إسرائيل الحق في امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، بل واستخدامها؛ وقد برز هذا الاتجاه الأمريكي المعلن عندما بدأت حرب الخليج الثانية في ١٥ يناير 1991م، وشن العراق هجمات صاروخية على إسرائيل؛ حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك

(ديك تشيني) في مقابلة له مع محطة تلفزيون (سي إن إن)، في 3/2/1991م، أي قبل الهجوم البري لتحرير الكويت بثلاثة أيام، بالقول: "بالنسبة للإسرائيليين، فإنه من المحتمل أن يردوا بالتالي باستخدام الأسلحة فوق التقليدية". وفي إجابته عن سؤال يتعلق بشأن استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية التكتيكية؛ أجاب بقوله: "إن هذا القرار يتعين على الإسرائيليين أن يتخذوه بأنفسهم؛ ولكنني أعتقد أن صدام حسين ينبغي عليه أن يكون حذرًا وهو يستأنف هجماته ضد إسرائيل"(80).

وقد أكد وزير الدفاع البريطاني الأسبق (دنيس هيس) - في مذكراته - هذا الانحياز الأمريكي لإسرائيل لجعلها القوة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث قال: «إن المجال النووي، ليس هو فقط المجال الذي حققت من خلاله أمريكا التزامها حيال إسرائيل لكي تبلغ أهدافها الطموحة. إن البيت الأبيض الأمريكي ظل يتصور أنه لا حاجة للشعب أن يعرف شيئًا عن البرنامج النووي الإسرائيلي... في الحقيقة إن الترسانة النووية الإسرائيلية كانت وما زالت وستظل متمتعة بالحصانة ضد أي رقابة أو تدخل دولي أو أمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها المتعاقبة، ظلت على مر العقود تنفي وجود مثل هذا السلاح لدى إسرائيل على الرغم من تأكدها أنها تمتلكه، بل تعمل جاهدة على تطويره»(٨١)

**ثالثًا: ضعف الموقف العربي:** ويعد هذا العامل من العوامل الهامة التي جعلت إسرائيل تتبع سياستها النووية الغامضة على مدى العقود الماضية، فمنذ أن تفكك الموقف العربي الموحد تجاه إسرائيل، عقب إبرام اتفاقية (كامب ديفيد) للسلام مع مصر في ١٧ سبتمبر ١٩٧٩م؛ وتردي الأمن القومي العربي باجتياح العراق للكويت، في ٢ أغسطس ١٩٩٠م،

## التلويح الإسرائيلي باستخدام السلاح النووي في غزة

أشرنا في مقمة هذه الدراسة دعوة عضو الكنيست الإسرائيلي (ريفيتال - تالي - جوتليف) التي تعضدت باقتراح وزير التراث الإسرائيلي (عميحاى إياهو)، ودعوة عضو الكنيست السابق (موشيه فيجلين)، باستخدام السلاح النووي للقضاء على الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد قوبلت تلك الدعوة بعارضة واستتكار شديدين، سواء من داخل إسرائيل أو من خارجها. وسوف يتناول هذا المحور من الدراسة بيان تلك المواقف ودوافعها

### أولاً: موقف قادة إسرائيل من الدعوة لاستخدام السلاح النووي ودوافعه

قبل اقتراح وزير التراث الإسرائيلي (عميحاى إياهو) باستخدام السلاح النووي للقضاء على الفلسطينيين في قطاع غزة؛ بالاعتراض من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، الذي سارع إلى التنصل من ادعاء إياهو، وقال: «إن كلامه منفصل عن الواقع، وإن إسرائيل والجيش الإسرائيلي يتصرفان وفقاً لأعلى معايير القانون الدولي، من أجل منع إلحاق الأذى بالأشخاص غير المتورطين، وسنواصل القيام بذلك حتى النصر». وقرر (نتنياهو) تعليق حضور (إياهو) جلسات الحكومة، مع السماح له بالتصويت عن بعد. وأدان وزير الدفاع (يولاف غالانت)، تلك التصريحات، معتبراً أنها عديمة المسؤولية، مضيفاً: «من الجيد أن الوزير ليس من بين المكلفين بأمن البلاد».

كما انتقد زعيم المعارضة الإسرائيلية (يائير لابيد) وزير التراث، معتبراً أن اقتراحه هذا حول النووي «مرعب ومجنون صادر عن وزير غير مسؤول»؛ وقال: «يجب على نتنياهو أن يقلبه في الحال». وكتب (لابيد) على منصة إكس: «إن وجود المتطرفين في الحكومة يعرضنا للخطر ويعرض أهداف الحرب للخطر هزيمة

بما أعقبه من حرب تحرير الكويت، في ٢٤ أبريل ١٩٩١م، وما تبعها من حصار العراق وإضعاف قدرته العسكرية؛ وما تبع ذلك من إخراجه خروجه من منظومة القوة العربية بالاجتياح الأمريكي في ١٩ مارس ٢٠٠٣م؛ وصولاً إلى ثورات الربيع العربي، في يناير ٢٠١١م، والتي أدت إلى تدمير القدرات العسكرية اللبية والسورية؛ لم تعد إسرائيل في حاجة إلى الإفصاح عن قدراتها النووية أو التهديد بها؛ حيث إنها كانت في مأمن تام من الأخطار الخارجية التي يمكن أن تهدد أمنها

كما كان توقيعها لـ(اتفاق أوسلو) مع منظمة التحرير الفلسطينية، في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، وما أعقبه من توقيع (اتفاقية وادي عربة)، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م، مؤشراً لقادتها بأنها قد حققت أمنها الداخلي دون الالتزام باستحقاقات ما تم الاتفاق عليه في (أسلو) من: تجميد المستوطنات؛ وعودة اللاجئين؛ والإقرار بإقامة دولة فلسطينية على حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية؛ استناداً إلى أن إسرائيل لم توقع على نص مكتوب يلزمها بذلك في أوسلو، وأن ما تم لم يتجاوز (إعلان مبادئ)؛ فضلاً عن قدرتها على قمع ما شهدته الأراضي الفلسطينية من انتفاضات شعبية: (انتفاضة الحجارة: ٨ ديسمبر ١٩٨٧م)؛ و(انتفاضة الأقصى: ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م)؛ و(انتفاضة مسيرة العودة: ١٥ مايو ٢٠١١م)؛ و(انتفاضة القدس الأولى: أكتوبر ٢٠١٥م)؛ و(هبة الأسرى: ١٦ يوليو ٢٠١٧م)؛ و(انتفاضة القدس الثانية: ٧ مايو ٢٠٢١م). إضافة إلى أن العمليات العسكرية التي سبقت العملية الحالية بين قوات الاحتلال وعناصر المقاومة في غزة، والتي بلغت خمس عمليات (٨٢)، لم تكن تتطلب تلميحا أو تصريحاً عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، فضلاً عن التصريح أو الدعوة إلى استخدامه.

حماس وإعادة جميع الرهائن»، مضيفاً أن ننتيا هو «يجب أن يطرد الوزير إياهو اليوم» (٨٣).

ويعكس الموقف الرسمي الإسرائيلي الرفض لتصريحات السياسيين الإسرائيليين والتصل منها، خطورة تلك التصريحات على إسرائيل وقادتها، الذين أدركوا قادة أن إقرار تلك التصريحات أو تمريرها وعدم التصل منها؛ خصوصاً وأنها صدرت عن وزراء وقادة أحزاب وأعضاء كبار - حاليين وسابقين في الكنيست الإسرائيلي - سيؤدي إلى إثارة دول العالم وشعوبه، وخصوصاً العربية والإقليمية منها ضد إسرائيل وسياستها التدميرية؛ فضلاً عن كونها (التصريحات) تناقض سياسة (الغموض النووي) التي تقوم على تحقيق الردع بالشك(84)، والتي تم اتباعها منذ عشرات السنين بشأن السلاح النووي، والتحول نحو استراتيجية الردع النووي المكشوف، بما سترتب عليها من مخاطر إقليمية ودولية، منها

- أن الاعلان رسمياً عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، والتهديد باستخدامها يعد خطوة لا سبيل للتراجع عنها، مما يقلل من مساحة المناورة المتاحة امامها، فاستمرار الغموض النووي يوفر أمناً أساسياً لها من خلال المصادقية للردع النووي الإسرائيلي.
- بدء سباق نووي في المنطقة وهذا ما لا ترغب به إسرائيل، لأنه سيفقدها - فيما لو تحقق لبعض دول المنطقة - ما تتميز به حالياً من تفوق في التقنية والتسليح على الدول العربية وغيرها من الدول الإقليمية؛ والوصول الى حالة التوازن العسكري مع إسرائيل عبر (الردع النووي المتبادل)؛ وربما التفوق عليها(٨٥)؛ وهو ما يهدد أمن إسرائيل

واستقرارها في المنطقة كدولة احتلال؛ ولهذا اعتبر عدم القبول بدولة نووية اخرى في المنطقة، أساساً من أسس نظرية الأمن الوطني الإسرائيلي، وركناً مهماً في بيان الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

تعرض إسرائيل للضغط الإقليمي والدولي، من أجل الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمعروفة اختصاراً بـ(NPT)، التي لم يتخلف عن الانضمام إليها سوى خمس دول فقط من دول العالم، منهم إسرائيل، التي تمتلك أسلحة نووية، ولكنها لا تعترف بذلك صراحة؛ مؤثرة سياسة الغموض النووي حتى تتجنب إسرائيل الضغط الدولي والإقليمي لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش، ولتظل الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط (85). وتجدر الإشارة إلى أن بعض المسؤولين السابقين - ومنهم الدكتور (محمد البرادعي) نائب الرئيس المصري سابقاً، ومدير الوكالة الدولية للطاقة النووية(86) الأسبق، والسيد/ (عمرو موسى) وزير الخارجية المصري الأسبق، وأمين عام جامعة الدول العربية الأسبق(87)؛ وغيرهما - قد طالبوا بفتح الملف النووي الإسرائيلي على المستوى الدولي والضغط على إسرائيل للانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ألا تتعرض إسرائيل - إذا اضطرت إلى استخدامه - إلى مساءلة دولية، حيث ستكون أمامها - في حالة عدم اعترافها بامتلاك أسلحة نووية - فسحة لإنكار استخدامها لتلك الأسلحة المحرمة دولياً، وستجد دعماً دولياً لهذا الإنكار كما تجده حالياً من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول العالم

وأهدافه للتصدي لهذا التهديد. كما أدان استعمال الفسفور الأبيض - المحرم دولياً - في الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ولبنان، إلى جانب إدانة التصريحات والتهديدات الإسرائيلية المتكررة بإعادة لبنان إلى «العصر الحجري». وشدد البيان على ضرورة الحيلولة دون توسيع الصراع، ودعوة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية للتحقيق في استخدام إسرائيل للأسلحة الكيماوية في غزة (٨٨).

كما تجسد في إدانة (منظمة التعاون الإسلامي) لتلك التصريحات العنصرية؛ حيث أوضحت المنظمة، في بيان صدر يوم 5/11/2023م، أن ذلك يعكس خطاب التطرف والكرهية والتحريض على العنف والإرهاب المنظم وجريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي يومياً ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي والمواثيق والقرارات الدولية (89).

كما أدانت جامعة الدول العربية، التصريحات العنصرية الصادرة عن وزير في حكومة الكيان الإسرائيلي، بشأن دعوته لإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة المحاصر. وقال أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في بيان: «تصريحات الوزير الإسرائيلي كاشفة، وتكرس حقيقة النظرة العنصرية المقبحة للإسرائيليين تجاه الشعب الفلسطيني». وأضاف البيان: «هذا هو الوجه الحقيقي لحكومة الاحتلال لكل من يدافع عنها في الغرب» (٩٠)

2. الموقف الفردي للدول العربية والإسلامية:

**فلسطين:** نددت السلطة الفلسطينية بتصريحات الوزير الإسرائيلي، مشددة على أنه إقرار واضح بمذابح إسرائيل في القطاع. وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان: «نددين التصريحات العنصرية المهجبة التي تجرأ على الإدلاء بها أحد شركاء

رغما مخافتها الصريحة والواضحة والمسجلة بالصوت والصورة للقوانين والأعراف الدولية والإنسانية؛ وذلك على العكس فيما لو أعلنت ملكيتها لتلك الأسلحة، أو هددت صراحة باستخدامها، حيث سيكون من الصعب دعمها حتى ولو أنكرت استخدامها في غزة إذا اضطرت لذلك.

## ثانياً: موقف الدول العربية والإسلامية

أعربت جل الدول العربية والإسلامية عن إدانتها للتصريحات التي صدرت عن مسؤولين إسرائيليين بشأن المطالبة باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد تم بيان هذا الموقف بصورة جماعية وأخرى فردية، على النحو التالي:

1. الموقف الجماعي للدول العربية والإسلامية:

وتجسد فيما تم اتخاذه في القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية - التي انعقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية، في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م، لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني - حيث تضمن البيان الختامي للقمة إدانة لتصريحات الكراهية المتطرفة والعنصرية لوزراء الحكومة الإسرائيلية، والتهديد باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. فقد جاء في البيان: «نددين أفعال وتصريحات الكراهية المتطرفة والعنصرية لعدد من الوزراء في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها تهديد أحد هؤلاء الوزراء باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واعتبارها تهديداً خطيراً للأمن والسلام الدوليين». وأشار البيان إلى أن هذه التهديدات توجب بدعم مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط المنعقد في إطار الأمم المتحدة

نتنياهو في الائتلاف الحاكم، وزير التراث الفاشي إياهو بشأن دعوته إلى ضرب قطاع غزة بقنبلة نووية وإبادتها». وأضافت أن هذه التصريحات تعتبر إعلاناً صريحاً وإقراراً واضحاً «بما تقوم به دولة الاحتلال ضد شعبنا على امتداد الجغرافيا الفلسطينية، وتحديدًا المذابح التي ترتكب يومياً ضد المدنيين في قطاع غزة»

أما المتحدث باسم المكتب الإعلامي الحكومي في غزة سلامة معروف، فطالب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية «بإدراج هذا التصريح الوقح الفج كأحد الأدلة على إقرار المحتل بارتكاب الجرائم والتحريرض عليها». وقال المتحدث باسم حماس حازم قاسم إن هذه التصريحات «تعكس الإرهاب الصهيوني الإجرامي غير المسبوق، الذي تمارسه هذه الحكومة الفاشية وقادتها ضد شعبنا». ودعت حماس المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمحاكم الدولية ذات العلاقة «إلى أخذ تصريح هذا المجرم، وتصريحات قيادات الاحتلال، على محمل الجد، واتخاذ ما يلزم لوقف هذا الكيان عن حرب الإبادة التي يرتكبها في قطاع غزة» (٩١)

**السعودية:** أعلنت المملكة رفضها واعتراضها على تلك التصريحات، حيث أصدرت وزارة الخارجية السعودية بياناً جاء فيه: «تدين المملكة العربية السعودية بأشد العبارات التصريحات المتطرفة الصادرة من وزير في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بشأن إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة المحاصر، والتي تظهر تغلغل التطرف والوحشية لدى أعضاء في الحكومة الإسرائيلية». وأضافت البيان: «أن عدم إقالة الوزير من الحكومة فوراً، والاكتفاء بتجميد عضويته، تعكس قمة الاستهتار بجميع المعايير والقيم الإنسانية والأخلاقية والدينية والقانونية لدى الحكومة الإسرائيلية» (92)

**قطر:** أكدت قطر إدانتها الشديدة لتصريحات وزير التراث بإسرائيل بشأن التهديد بضرب قطاع غزة المحاصر بقنبلة نووية، مشيرة إلى أنها تحريض خطير على جريمة حرب واستهتار بالقيم والقوانين الدولية؛ وأشارت وزارة الخارجية القطرية، إلى ما قالت عنه «تساهل حكومة الاحتلال مع تهديدات الوزير من خلال اكتفائها بتجميد عضويته». وأكدت الدوحة أن «هذه التصريحات البغيضة المستفزة، تمثل امتداداً للسياسة التصعيدية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة». كما شددت الوزارة على «ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحماية الأشقاء الفلسطينيين المحاصرين في قطاع غزة» (93)

**الإمارات:** عبرت عن إدانتها واستنكارها الشديدين للتصريحات المشينة وغير المقبولة لوزير التراث بالحكومة الإسرائيلية (عميحي إياهو)، واعتبرت أن هذه التصريحات تعد انتهاكاً للقانون الدولي، وتحريضاً على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب. كما أنه يثير قلقاً بالغاً بشأن وجود نية لارتكاب جريمة إبادة جماعية. وأكدت وزارة الخارجية في بيان لها رفض دولة الإمارات القاطع للتلويح باستخدام سلاح نووي لاقتة إلى أن الأولوية العاجلة هي الحفاظ على أرواح المدنيين، وتوفير المساعدات الإنسانية الضرورية لهم (94)

**الكويت:** أكدت أنها تولي أهمية قصوى لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين مدينة بشدة في الوقت نفسه تهديدات أحد الوزراء بالكيان المحتل بضرب قطاع غزة بسلاح نووي. جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا السفير طلال الفصام أمام أعمال الدورة الـ ٦١ للجنة التحضيرية



القتل وارتكاب جرائم الحرب، إلى جانب الجرائم التي تُرتكب ضد أهالي قطاع غزة. وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سفيان القضاة، إن «مثل هذه التصريحات تمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتصييداً خطيراً يتطلب من المجتمع الدولي العمل فوراً على التصدي له، والتصدي لخطاب الكراهية، من خلال خطوات فعالة من شأنها إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على وقف اعتداءاتها المتواصلة على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية المحتلتين، وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني»، حسبما نقل عنه البيان (٩٧).

**إيران:** عبرت إيران عن موقفها عبر وزير الخارجية الإيراني (حسين أمير عبدالهيان)، الذي قال في منشور له على منصة (اكس): «إن تصريحات وزير صهيوني حول استخدام قنبلة نووية تظهر الفشل الحقيقي للكيان أمام المقاومة»؛ وأضاف: «يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخاذ إجراءات فورية لنزع سلاح هذا الكيان الهمجى والفصل العنصري. اليوم قبل الغد». وأشار إلى أن المسؤولية الكاملة عن هذه الإبادة الجماعية تقع على عاتق البيت الأبيض.

كما اعتبر الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية (ناصر كنعاني)، إن تهديد وزير صهيوني باستخدام القنبلة النووية، بمثابة جرس إنذار للعالم أجمع. حيث قال في منشور على منصة (إكس): «إن الوحشية اللامحدودة التي مارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المظلوم في غزة في الأيام الأخيرة، والتهديد الذي أطلقه وزير حكومة الكيان المذكور باستخدام قنبلة نووية، هي بمثابة جرس إنذار للعالم أجمع». وأضاف: «على العالم أن يقف فوراً ضد هذا الكيان الفاشي والعنصري ومحاسبة

لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأكد خلالها أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو تهديد مباشر وخطر للسلم والأمن الدوليين. وأشار في هذا الصدد إلى تهديد أحد وزراء سلطة الكيان المحتل بإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة وذلك «في انتهاك واضح للقانون الدولي وتحد سافر لمنظومة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين» التي يرفض الكيان المحتل الانضمام لها مثلما يرفض تنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية ومن بينها قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ و ٦٨٧. وأكد الفصام أن دولة الكويت تُدين وبأشد العبارات تلك التصريحات التي تدل بما لا يدع مجالاً للشك أن الاحتلال وعدوانه على الشعب الفلسطيني والمدنيين العزل قد تماديا إلى مرحلة خطيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية (95)

**مصر:** وصفت وزارة الخارجية المصرية على لسان المتحدث الخارجية المصرية (أحمد أبو زيد) مطالبة وزير إسرائيلي بإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة، «دليل على مدى الانحراف والتطرف الذي لحق بعدد من صناعات القرار في الحكومة الإسرائيلية». وفي بيان له عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً) طالب السفير أبو زيد بأن «على المجتمع الدولي التصدي بحسم لخطاب العنف والكراهية والعنصرية»؛ مشيراً إلى أن «العالم يتحدث عن نزع السلاح النووي ومخاطره والبعض متعطش للمزيد من الدمار والقتل» (٩٦)

**الأردن:** كما صرحت وزارة الخارجية الأردنية، في بيان، بأنها تدين «التصريحات العنصرية التحريضية والاستفزازية الصادرة عن أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية حول إلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة، باعتبارها دعوة للإبادة الجماعية وجريمة كراهية لا يمكن السكوت عنها، وتحريضاً مداناً على

داعميه»(٩٨).

**باكستان:** اعتبرت الخارجية الباكستانية تصريحات الوزير الإسرائيلي تعكس «نية ارتكاب تطهير عرقي وإبادة جماعية ضد الفلسطينيين»

**ثالثًا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين:**

الولايات المتحدة: أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ استيائها من تصريحات وزير التراث في حكومة الكيان الإسرائيلي، باستخدام قنبلة نووية ضد قطاع غزة؛ حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية (فيدانت باتيل) في مؤتمر صحفي: «تعتبر هذه التصريحات غير مقبولة على الإطلاق»؛ مضيفاً: «ما زلنا نعتقد أنه من المهم لجميع الأطراف في هذا الصراع الامتناع عن خطاب الكراهية الذي من شأنه إثارة مزيد من التوترات». وأكد المتحدث أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب الموقف الرافض لهذه التصريحات(99).

روسيا: وكان الموقف الروسي أعمق المواقف الدولية بعداً، أوضحت روسيا موقفها من التصريحات عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية (ماريا زاخاروفا) التي أدلت بتصريحات - نقلتها وكالة «تاس» الروسية - قالت فيها: «إن تصريح وزير التراث الإسرائيلي المتطرف، (عميحاى إياهو) بضرب قطاع غزة المحاصر والفقير بقنبلة نووية، يثير عدداً كبيراً من الأسئلة». وأضافت: «أن السؤال الأول «هو ما إذا كانت إسرائيل تملك أسلحة نووية بالفعل». وقالت: «اتضح أننا نستمع إلى بيان رسمي (كلام الوزير) حول وجود أسلحة نووية (في إسرائيل)». وأضافت أن السؤال الثاني هو: «أين الجميع؟ أين المنظمات الدولية؟ أين الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ أين المفتشون؟» واعتبرت الدبلوماسية الروسية أن تصريح الوزير

الإسرائيلي يسلط الضوء على سبب رفضه بلاده لوجود شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. ولم تنس (زاخاروفا) توجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة، التي قالت إنها تساهم «بل طريقة ممكنة في وجود هذه الأسلحة في إسرائيل وقدمت لها الدعم الكامل في هذا الشأن»(100).

الصين: عبرت عن موقفها فيما قاله نائب سفير الصين لدى الأمم المتحدة (قنغ شوانغ) إن بكين «صدمت مما قاله المسؤولون الإسرائيليون حول استخدام الأسلحة النووية في قطاع غزة»، واصفاً التصريحات بأنها «غير مسؤولة ومزعجة للغاية»؛ وقال: «يجب إدانتها عالمياً». وأكد ان «التصريحات تتعارض مع الإجماع الدولي على أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية، ويجب عدم خوضها». وحث المسؤولين الإسرائيليين على «التراجع عن هذا البيان، والانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تعتبر حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، كدولة غير نووية في أقرب وقت ممكن»(١٠١)

### السيناريوهات المحتملة لاستخدام الأسلحة النووية:

السيناريو الأول: احتمال لجوء إسرائيل إلى استخدام سلاحها النووي في نسخته التكتيكية والنيوترونية محدودة التأثير(١٠٢)، حتى لا يتسع تأثير استخدامها إلى المناطق الإسرائيلية نفسها. وقد يترجح هذا الاحتمال إذا استمرت الحرب الإسرائيلية بلا جدوى ميدانية وتواصلت الخسائر البشرية والعسكرية إلى معدلات كبيرة جداً يصعب على الداخل الإسرائيلي تحملها، ليس لكثرة أعدادها فحسب، ولكن لتأثيرها السلبي على المجتمع الذي يشهد هجرة عكسية بأعداد



تتعرض لخطر وجودي يؤذن بزوالها؛ فضلاً عن قدرتها الواضحة على الرد على ما تعرضت له من هجوم المقاومة على مستعمرات غلاف غزة في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، بالأسلحة التقليدية؛ وما زالت تسيطر على الأوضاع داخل قطاع غزة وغيره من المناطق الفلسطينية؛ رغم خسائرها الواضحة؛ فضلاً عن أن لجوء إسرائيل لهذا الخيار، سيجعلها أول المتضررين منه بيئياً، وسياسياً، واستراتيجياً

السيناريو الرابع: الاستمرار في سياسة الغموض النووي، والتي قد تكون تصريحات المسؤولين الإسرائيليين باستخدام الأسلحة النووية ضد الشعب الفلسطيني في غزة، واعتراض رئيس الوزراء ووزير الدفاع عليها ورفضها ووصفها بغير المسؤولة هو إحدى صور هذه السياسية، لتحقيق الردع ضد الدول العربية والإقليمية من جهة، وللضغط على الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى للاستمرار في دعمها لإسرائيل رغم ما ترتكبه ضد الشعب الفلسطيني سواء في غزة أو الضفة أو غيرها من المناطق الفلسطينية من جرائم تخالف القوانين الدولية والإنسانية من جهة أخرى (١٠٣)

غير مسبوقه منذ قيام دولة إسرائيل. كما يرجح هذا السيناريو التراجع الحاد في الدعم الدولي لإسرائيل عما كان عليه عند بداية الحرب الإسرائيلية على غزة، مع استثناء حكومات معودة يتقدمها الرئيس الأمريكي (بايدن) ووزير خارجيته (أنتوني بلينكن) مع حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا، يظل السؤال حول اليد العليا على الأرض في قطاع غزة؛ إضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها إسرائيل جراء الحرب. وسيكون هذا السيناريو - لو تحقق - شرارة البداية لحرب نووية واسعة غير مأمونة العواقب

السيناريو الثاني: احتمال استخدام السلاح النووي الإسرائيلي بضربات تكتيكية، ضد بعض دول الجوار في حال تمكن أحد خصوم إسرائيل من استهداف مراكز ثقلها بضربات صاروخية مدمرة تهز الكيان الإسرائيلي، كأن يضرب قلب العاصمة تل أبيب أو تدمر بعض المنشآت الصناعية أو تلك مطارات رئيسية، أو مجموعة أهداف مماثلة في آن واحد

السيناريو الثالث: استبعاد استخدام إسرائيل للأسلحة النووية في حربها الحالية ضد قطاع غزة، وذلك لانتفاء الضرورة لاستخدامها؛ حيث إن إسرائيل لم

• بدأت المساعي الإسرائيلية لامتلاك الأسلحة النووية بعد ثلاثة أشهر من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في 14 مايو عام 1984م؛ وتمكنت - بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس البنية الأساسية لمنشآتها النووية البحثية والتعليمية والتدريبية، فيما تمكنت من تأسيس بنيتها النووية العسكرية بمساعدة فرنسا التي زودتها بمفاعل (ديمونة)، لتخصيب اليورانيوم، ومعمل فصل البلوتونيوم الذي مكنها من صناعة القنبلة النووية

كان هدف إسرائيل من التسليح النووي: تحقيق الأمن للشعب الإسرائيلي؛ وفرض تسوية سلمية وفق الرؤية الإسرائيلية؛ والتقليل من الإنفاق على الأسلحة التقليدية؛ وتحقيق الهيمنة الإقليمية والمكانة الدولية؛ وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى

• اتبعت إسرائيل سياسة نووية خاصة، ارتبطت بالأحوال والتطورات الإقليمية والدولية، فبدأت بالتكتم والتضليل، وتطورت إلى الردع بالظن والتشكيك، إلى أن استقرت على الإعلان أو التهديد المبطن الذي تتبعه منذ التسعينيات إلى الآن؛ حيث تعد دعوة المسؤولين الإسرائيليين لاستخدام السلاح النووي ضد غزة؛ مع عدم إنكار ملكيته من قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع تطبيقاً عملياً لتلك السياسة

• أسهمت الظروف الدولية في تبني إسرائيل لسياسة الإعلان المبطن عن سلاحها النووي، حيث شهد العقد الأخير من القرن الماضي تفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة أمريكا - المؤيدة لإسرائيل - بقيادة العالم، وزيادة الضعف العربي بعد غزو الكويت وما أعقبه من تدمير القدرات العسكرية العربية في العراق عبر الغزو الأمريكي عام 2003م، ثم سورية وليبيا واليمن بفعل ثورات الربيع العربي.

• على الرغم من علم الولايات المتحدة الأمريكية بملكية إسرائيل للأسلحة النووية؛ فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تبدِ اعتراضاً على ذلك، بل تسرت عليه، وساهمت في تطويره بما لديها من تكنولوجيا متطورة، إلى أن أصبحت إسرائيل إحدى الدول النووية التسع في العالم، التي تضاهي نظيرتها الصينية والفرنسية والأمريكية، بل وتتفوق عليها، وفقاً لما ذكره بعض الباحثين

• تم الكشف عن القدرات النووية الإسرائيلية لأول مرة عبر تحقيق نشرته صحيفة (صنداي تايمز) في 1986م، تضمن معلومات وصور عن مفاعل (ديمونة) ومواصفاته والمعامل الملحقة به وما تم إنتاجه من قنابل نووية... إلى غير ذلك من المعلومات التي أدلى بها للصحيفة المهندس

النووي الإسرائيلي المغربي الأصل (مردخاي فعنونو) قبل اعتقاله من قبل الموساد ومحاكمته بتهم الخيانة، والحكم عليه بالسجن لمدة خمسة وعشرين عاماً.

• لم يسبق لإسرائيل استخدام السلاح النووي في أية معركة من معاركها ضد العرب أو الفلسطينيين، ولم تلويح باستخدامه رسمياً - وفقاً لبعض المصادر - إلا إبان حرب أكتوبر عام 1973م، حيث سمحت رئيسة الوزراء - آنذاك - (جولدماير) لوزير الدفاع (موشيه ديان) باستخدام السلاح النووي، إذا أسفرت الحرب عن تعريض إسرائيل لخطر الزوال؛ وهو ما جعل الولايات المتحدة تبادر إلى تقديم الدعم العسكري السخي كي لا تقدم إسرائيل على استخدام سلاحها النووي أو تصرح علناً بملكيتها له.

• تعالت الأصوات المطالبة باستخدام السلاح النووي بعد تعرض جيش الاحتلال للخسائر البشرية عقب التدخل البري في قطاع غزة، وذكر وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، أن جيشه «يدفع ثمننا باهظاً وقد تلقى ضربة قوية»، خلال الاشتباكات مع المقاتلين الفلسطينيين في غزة. وتشكل الخسائر البشرية مسألة بالغة الحساسية للمجتمع الإسرائيلي

• أدت التصريحات والدعوات التي طالبت باستخدام السلاح النووي ضد الفلسطينيين في قطاع غزة إلى ردة فعل عربية وإقليمية ودولية غاضبة، استنكرت تلك التصريحات والدعوات، واعتبرتها نية لارتكاب تطهير عرقي وإبادة جماعية ضد الفلسطينيين؛ ودليل على مدى الانحراف والتطرف الذي لحق بعدد من صناعات القرار في الحكومة الإسرائيلية؛ فيما اعتبرها البعض دليل على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وطالبت المنظمات الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لإجراءات التفتيش الدولي كغيرها من دول العالم.

• من المستبعد أن تستخدم إسرائيل أسلحتها النووية في الحرب ضد غزة، لخطورة استخدامها على الإسرائيليين أنفسهم، ولأن ما تستخدمه في الحرب من أسلحة تقليدية - ومنها ما هو محرم دولياً - تؤدي الأهداف التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية المصغرة، من تدمير قطاع غزة، وقتل أكبر عدد من سكانه وإصابة أضعافهم، ولكنها لم تنجح - حتى إعداد هذه الدراسة - في القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية (حماس)، ويبدو أنها لن تنجح في ذلك حتى لو استخدمت سلاحها النووي أو هددت باستخدامه.

\*باحث أول - مركز الخليج للأبحاث



**Gulf Research Center**  
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث  
المعرفة للجميع